الشفاعة النبوية في ضوء القرآن والعقل

دراسةٌ لأهمّ الإشكالاتِ القديمةِ و المعاصرةِ

إشكالات د. مصطفى محمود نموذجاً

د. فلاح عبدالحسن الدوخي

الشفاعة النبوية في ضوء القرآن و العقل
د. فلاح عبدالحسن الدوخي

الشفاعة النبوية في ضوء القرآن والعقل

دراسة لأهم الإشكالات القديمة والمعاصرة
(اعتراضات د. مصطفى محمود نموذجاً)

د. فلاح عبدالحسن الدوخي

سرشناسه : دوخی، فلاح عبدالحسن، ۱۹۶۷ م.
عنوان و نام پدیدآور: الشفاعه النبویه فی ضوء القران و العقل... (اشکالات د. مصطفی محمود نموذجا) / فلاح عبدالحسن الدوخی.
مشخصات نشر : قم: موسسه تحقیقاتی حضرت ولی عصر(علیه السلام)، ۱۳۹۴.
مشخصات ظاهری: ۹۶ص؛ ۵/۱۴×۵/۲۱سم.
شابک: ۵۰۰۰۰ ریال ۳-۰۴-۸۶۱۵-۹۶۴-۹۷۸:
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
موضوع: شفاعت در قران
موضوع: شفاعت (اسلام)--احادیث
موضوع: شفاعت (اسلام)-- دفاعیه ها و ردیه ها
شناسه افزوده: محمود، مصطفی ، ۱۹۲۱- م.
شناسه افزود: Mahmud, Mustafa
شناسه افزوده: موسسه تحقیقاتی حضرت ولی عصر علسلامیه السلام.
رده بندی کنگره: ۱۳۹۴ ۹د۷ش/۱۰۴ BP
رده بندی دیویی: ۱۵۹/ ۲۹۷
شماره کتابشناسی ملی: ۴۰۹۲۶۲۶

الكتاب: الشفاعة النبوية في ضوء القرآن والعقل

تأليف: د. فلاح عبد الحسن الدوخي

شابك: ٣-٠٤-٨٦٥١-٩٦٤-٩٧٨

الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ

عدد النسخ: ٢٠٠٠ نسخة

الناشر: مؤسسة ولي عصر للدراسات الإسلامية/قم

خلاصة

الشفاعةُ عقيدةٌ آمن بها كلّ المسلمين، لكن وقع خلافٌ في معناها وتطبيقها، فذهب أكثرُ المعتزلة إلى أن معناها يكون في زيادة المنافع؛ فمن كان مؤمناً مُطيعاً لربّه ولم يمت مرتكباً لكبيرة من دون توبة، فإنّ هذا ـ بسبب الشفاعة ـ سوف يزيدُ الله في عطائه وثوابه يوم الحساب، أمّا من مات وقد ارتكب أحدَ الكبائر من دون ندم وتوبة، فمصيرهُ النار؛ خالداً فيها، ولن تناله رحمةُ الله وعفوه، ولن تنفعه شفاعة نبيّ أو وليّ.

في حين يعتقدُ أغلبُ المسلمين أن معناها يكون في إنقاذ المذنبين والعصاة؛ ولهذا في يوم القيامة قد يُخرج اللهُ تعالى كثيراً من الموحّدين بالشفاعة من النار، أو قد يحجب عنهم دخول النار ابتداءً. والجميعُ متفقون على أنّ الشفاعة لا تنال المشركين والكافرين بالله تعالى.

وقد استدلّ المعتزلةُ بأدلة كثيرة ـ على ما يعتقدون به ـ منها: آيات قرآنية ومنها أدلة عقلية، في الوقت نفسه تصدى لهذه الأدلة ثلّةٌ من علماء المسلمين وناقشوا أكثرها، حتى تجد أن أغلب المفسّرين حذرين في تعاملهم مع الآيات القرآنية التي لها ـ بظاهرها ـ معطياتٌ تنسجم مع عقيدة المعتزلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا﴾ [النساء: ٩٣]، وغيرها من الآيات التي استدلّ بها المعتزلة على خلود العاصي في النار؛ كما تصدّوا للإجابة عن أدلتهم العقلية التي استدلوا بها على المعنى الذي اختاروه في الشفاعة؛ كلّ ذلك اعتقاداً منهم

أن كلّ هذه الأدلة تمثل إشكالات وشبهات ينبغي دفعها بما يتلاءم مع المبادئ القرآنية والعقلية.

وفي الوقت الحاضر أثار بعضٌ ـ منهم: د. مصطفى محمود[1] وهو ممن يُصنّف ضمن العلماء أو الباحثين ـ مجموعةً من الإشكالات على الشفاعة؛ منها ما هو قديم، ومنها ما هو جديد أو أُلبس لباساً جديداً، وأطلق على هذه الإشكالات استفهامات، وأسّس معنىً جديداً للشفاعة يختلف عمّا يراه المسلمون، وقد وظّف الآيات القرآنية والأدلة العقلية لصالح رأيه وبأُسلوب أكاديمي مبني على مقدمات وبراهين يخالها القارئ صحيحةً ومحكمةً؛ مع ما فيها من المغالطات والأخطاء.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبيّن أولاً أن أغلب استفهاماته لا تعدو القديم من بحث الشفاعة وأدلتها ونقضها، فإنّ كثيراً مما ذكره كدليل على نفي الشفاعة قد تعرّض له علماءُ المسلمين وأجابوا عنه، وفي المحصّلة لا يمثّل جديداً في عالم المعرفة. وثانياً: لكشف الأخطاء التي وقع فيها سهواً أو عن قصد في كثير من مقدمات استدلالاته؛ وليتّضح لمن يطالع كتابه أنه كان على خطأ أو على الأقل يشكّك فيما قاله، ولا يكون عنده صحيحاً ومقطوعاً به؛ مما يؤثر على وجدانه ويسلب منه جزءاً مهماً من التفاؤل والأمل في أن تناله رحمة الله وعفوه وكرمه؛ فيجعله يعيش حالة من

(١) سوف يأتي التعريف بشخصيته في المبحث الثالث.

القنوط واليأس.

الكلمات الأساسية

شفاعة؛ إشكالات الشفاعة؛ المعتزلة؛ الأدلة العقلية؛ الأدلة القرآنية.

فهرس المحتويات

خلاصة..٣

الكلمات الأساسية ٥

فهرس المحتويات.................................٧

مقدمة...١١

بيان المسألة ١١

الدراسات السابقة ١٢

هدف البحث وأهميته ١٣

خطّة البحث.......................................١٥

تمهيد...١٧

الشفاعة لغةً واصطلاحًا...............................٢٠

المبحث الأول: الاعتراضات القرآنية على الشفاعة..........٢٣

الآية الأولى: ٢٣

الجواب:...٢٤

الآية الثانية:.......................................٢٦

الجواب:...٢٧

الآية الثالثة:.......................................٢٩

الجواب: ٣٠

الآية الرابعة:......................................٣٣

الجواب:.. ٣٣
الآية الخامسة: ٣٦
الجواب:.. ٣٧
الآية السادسة:.. ٤٠
الجواب:.. ٤٠
المبحث الثاني: الاعتراضات العقلية على الشفاعة........................ ٥٠
١. العقاب لطف وإسقاطه بالشفاعة قبيح ٥٠
الجواب:.. ٥٠
٢. لا يجوز على الله تعالى أن يخلف وعيده بالعقاب........................ ٥١
الجواب:.. ٥١
الوعد والوعيد عند المعتزلة ٥١
٣. العاصي لا يستحق العفو الإلهي يوم القيامة: ٥٥
الجواب:.. ٥٥
٤. استلزام الخلف في الدعاء ٥٦
الجواب:.. ٥٧
٥. الشفاعة يستلزم منها إغراء العباد بالمعصية ٥٧
الجواب:.. ٥٨
٦. الشفاعة تستلزم المساواة بين المطيع والعاصي........................ ٦٠

الجواب: ٦١
المبحث الثالث: إشكالات بعض المعاصرين على الشفاعة.......... ٦٣
اعتراضات مصطفى محمود.................................... ٦٣
وقفة مع كتاب الشفاعة واعتراضات مصطفى محمود............... ٦٣
١. سبب الخلاف في الشفاعة نفي الآيات المُحكمة لها ٦٣
الجواب: ٦٤
٢. المسلمون أمام خيار صعب بسبب النفي القرآني للشفاعة ٦٥
الجواب: ٦٥
٣. أحاديث الشفاعة تتعارض مع نفي صريح القرآن................. ٦٥
الجواب: ٦٦
٤. دعاء النبي بمنع الوقوع في المعصية هي الشفاعة ٦٦
الجواب: ٦٧
الشفاعة تستلزم خرق القانون العام.............................. ٧٠
الجواب ٧٠
المنكرات التي يمارسها المسلمون سببها الشفاعة ٧٣
الجواب: ٧٣
الشفاعة تعني اشتراك الشفيع في حكم الله ٧٤
الجواب: ٧٤

آية ليس لهم من ولي ولا شفيع تنفي الشفاعة صريحا ٧٥
الجواب: ٧٥
كلّ ما يفيد الشفاعة لا بد أن يفهم في حدود المتشابه ٧٨
الجواب: ٧٩
في لحظة الحساب المرعبة يكون القول بالشفاعة هزلاً ٧٩
الجواب: ٨٠
آيات قرآنية صريحة بعدم الشفاعة للعصاة ٨٠
الجواب: ٨١
لا مجال للشفاعة لمن اكتسب السيئات ٨٢
الجواب: ٨٣
شفاعة الملائكة في القرآن هي بشارة لا شفاعة ٨٤
الجواب: ٨٥
المصادر ٨٧

مقدمة

بيان المسألة

الشفاعة من الموضوعات العقدية المهمة التي رافقت حياة المسلمين منذ بداية الشريعة، وكانت ولا زالت تعتبر من الثوابت في بنية العقيدة الإسلامية مع اختلاف فرقهم وتوجهاتهم، وثباتها واستمرارها ينطلق من مرجعية القرآن والتراث الروائي الكبير. وقد اتفّق علماء المسلمين بمختلف فرقهم على تحقق الشفاعة النبوية يوم الحساب الإلهي بقيام المحكمة الربانية، بيد أنه لم يكن إجماع على معنى هذه الشفاعة، وأكثر المسلمين على أنها تعني إسقاط العذاب لمن يستحقه، أو إخراج من كان في النار، فالمذنب المرتكب للكبائر ـ ولو مع عدم التوبة ـ يكون مشمولاً بشفاعة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بينما يتجه المعتزلة والخوارج إلى خلاف هذا المعنى من الشفاعة، ويرون أنها تنحصر في زيادة المنافع للمتقين الطائعين يوم الحساب؛ فتزداد بالشفاعة درجاتهم وثوابهم، فلا تشمل من استحق العقاب ومات بلا توبة، كما لا تشمل من دخل النار، فقد اشتهر عندهم أن أهل الكبائر لا يغفر الله لهم، ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوا فيها، لا بشفاعة ولا بغيرها؛ ولهذا وقع خلاف في المعنى الصحيح للشفاعة، وحصيلة هذا الخلاف أن ثمة مجموعة من الاعتراضات أبرزها المعتزلة ومن وافقهم سابقاً، وكذا غيرهم لاحقاً؛ تتنافى مع الرؤية السائدة للشفاعة عند عامة المسلمين والتي أكدتها مجموعة من الروايات في السنة

النبوية. هذا الاعتراضات تتمثل في آيات قرآنية ودلائل عقلية أو فطرية.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الشفاعة بكثير من الدراسات ووقع مورداً لكثير من البحوث والمقالات، خصوصاً في العصر الحاضر، وتنوعت تلك البحوث، شيعية أم سنية، فبعضها كان واسعاً بهدف بيان أغلب تفاصيل الموضوع، وبعضها اقتصر على جانب وهدف محدد من موضوع الشفاعة، بعضها كتب بأُسلوب قديم وبلغة يصعب فهمها بيسر وسهولة، وبعضها بلغة سلسة، بعضها جاء ضمن بحوث تفسيرية ولم يكن ضمن كتاب مستقل، وبعضها جاء مستقلاً خارج التفسير وبحوثه، ومن أبرز من تناول هذا الموضوع: السيد الطباطبائي في تفسيره الميزان، والفخر الرازي في تفسيره المعروف بالتفسير الكبير، وكذا بقية علماء التفسير لكن بنحو يسير بمقتضى ما يفرضه تفسير آيات الشفاعة.

وأمّا ما كُتب في غير التفسير؛ سواء أ كان مقالة أم بحثاً ضمن كتاب أم كتاباً مستقلاً، فنستعرض ها هنا بعضاً منه: (الشفاعة) وهو بحث مهم جاء ضمن كتاب العدل الإلهي، للشيخ مرتضى المطهري. (الشفاعة ومفهومها الإسلامي) وهو مقال للشيخ حسن الجواهري في مجلة التقريب. (شبهات حول الشفاعة) مقال للشيخ مصباح اليزدي، في مجلة بقية الله. (الشفاعة في الكتاب والسنّة) وهو كتاب مفصل عن الشفاعة

للشيخ جعفر السبحاني. (الشفاعة) كتاب باللغة الفارسية للشيخ محمد باقر علم الهدى. (دراسة آيات الشفاعة عند الفريقين) مقال باللغة الفارسية للسيد فياض رضوى. (مفهوم الشفاعة في الفكر الشيعي) مقال باللغة الفارسية، للسيد مجتبى روحاني. (الشفاعة بين السلب والإيجاب) مقال للشيخ هادي معرفت. (الشفاعة حقيقة إسلامية) وهو كتاب للشيخ محمد هادي الأسدي. (الشفاعة حقيقة أم خيال) للسيد حسن طاهري خرم آبادي، هذا عند الشيعة.

أما عند أهل السنة فهناك أيضاً كثيرٌ من البحوث جاءت ضمن كتب أو مقالات، منها: كتاب (الشفاعة) للدكتور مصطفى محمود. كتاب (الشفاعة في الآخرة بين النقل والعقل) للشيخ يوسف القرضاوي. (الشفاعة عند الله يوم القيامة) مقال لعبد الرحمن الجزيري. (الشفاعة حقيقة قرآنية ثابتة) مقال للدكتور فريد نصر، وغير ذلك.

هدف البحث وأهميته

الهدف من هذا البحث هو محاولة لفهم واحدة من العقائد المهمة في حياة المسلمين؛ من خلال إبراز أهم الإشكالات المتصورة فيها والإجابة عنها؛ وفق منطق قرآني وعقلي من دون تأثير الموروث الروائي الذي قد يشكك فيه؛ ولا يهدف البحث إلى تناول موضوع الشفاعة مفصلاً ولجميع جوانبه، بل الاقتصار فقط على جهة واحدة وهي إشكالاتها التي

طرحت سابقاً وفي عصرنا الحاضر. وتبرز أهميته في الوقت المعاصر مع شيوع الإرهاب والأفكار المتطرفة؛ نتيجة ممارسات خاطئة لبعض التيارات التكفيرية المستندة على تفسير باطل للنصوص الإسلامية؛ مما جعل الدين الإسلامي برمته عرضة الانتقاد والتشكيك في عقائده وأحكامه العامة، وأفضى ذلك في حالات كثيرة إلى قراءة جديدة لكثير من تلك العقائد والأحكام؛ بغية الوقوف على حقيقتها، وجاءت بعض هذه القراءات وليدة هذا التأثر ولم تكن موضوعية وحيادية، بل انطلقت متأثرة بالواقع؛ يقول بعضهم: لا يمكن أن تكون هذه العبثية في الشارع الإسلامي وهذه الممارسات للرذيلة وهذه الهمجية إلا كونها منبثقة من فضاء عقيدة الشفاعة؛ اتكالاً على النجاة يوم القيامة بواسطة الشفاعة، فهي أضحت موردَ تجرٍّ على المعاصي والرذائل ولا يمكن أن يقبل العقل بذلك.

لقد تأثّر كثير من شباب اليوم بهذه القراءات الجديدة الخاطئة للعقيدة، ولهذا من المؤمل أن تكون مثل هذه الدراسة عائقاً يحول دون الاقتناع بما هو خاطئ من عقائدنا، خصوصاً في مثل الشفاعة التي لها دورٌ كبيرٌ في تقوية النفس وتعزيز الثقة بخالقها وإحياء الأمل؛ وشكر الله تعالى على نعمة الإسلام العظيمة، مضافاً لما تمثله هذه الشفاعة من تكريم لشخص الشفيع؛ فالسعي لإثباتها بمضمونها الصحيح يعني زرع حب هذا

الشخص الشفيع في قلوب كثير من الناس؛ وبالتالي اتّباع طريقه وهديه، ودعوة الناس إليه، وهي حكمة جليلة من الله تعالى.

خطّة البحث

تبعاً للهدف المتوخّى منه هذا الدراسة والمتركز على إشكالات عقيدة الشفاعة؛ اشتملت هذه الدراسة على تمهيد، وثلاثة مباحث؛ الأول: في استعراض أهم اعتراضات المعتزلة القرآنية على الشفاعة، ومناقشتها؛ والثاني: في استعراض أهم الاعتراضات العقلية ومناقشتها، والثالث: في استعراض أهم ما ذكره بعض المعاصرين من إشكالات واعتراضات عليها.

تمهيد

ذكرنا في المقدمة أن أتفاقاً كان في مبدأ الشفاعة عند عامة المسلمين، لكن وقع خلاف في معناها. اتجهت المعتزلة وبعضٌ آخر إلى أن معناها يكون في زيادة المنافع لخصوص الطائعين ولا تشمل العاصين؛ وهو خلاف الرأي الشائع المتمثل في استنقاذ المسيء من النار، وفي هذا السياق يقول القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) ـ وهو من الشخصيات الاعتزالية البارزة ـ: «لا خلاف بين الأئمة في أن شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم ثابتة للأمة، إنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفساق من أهل الصلاة»[(١)].

ولم تخالف الشيعة أهل السنة في معنى الشفاعة، بل ربما يشعر المطالع للتراث الروائي لأهل السنة أن ثمة توسعاً كبيراً في موضوع هذه العقيدة من حيث الاستيعاب والشمول، فثمة توافق على هذه العقيدة ومعناها:

يقول الشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ـ وهو من كبار متكلمي الشيعة الإمامية وفقهائهم ـ في أوائل المقالات: «اتفقت الإمامية على أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يشفع يوم القيامة لجماعة من مرتكبي الكبائر من أمته... ووافقهم ـ على شفاعة الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ـ المرجئةُ، سوى ابن شبيب وجماعة من أصحاب الحديث، وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك؛ وزعمت أن شفاعة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ

---

(١) شرح الأُصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ص٦٨٨.

للمطيعين دون العاصين، وأنه لا يشفع في مستحق العقاب من الخلق أجمعين»(١). وقال في مورد آخر يظهر فيه أن نفراً قليلاً من علماء الإمامية قد خالف في معنى الشفاعة، يقول: «إن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يشفع يوم القيامة في مذنبي أمته... وعلى هذا القول إجماع الإمامية إلا من شذ منهم»(٢).

وفي مورد ثالث أكثر تفصيلاً، يقول: «اتفق كافة فرق المسلمين على ثبوت الشفاعة لنبينا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؛ لكنهم اختلفوا في معناها، فذهبت المعتزلة إلى أن الشفاعة للمؤمن الطائع في زيادة المنافع، دون العصاة المرتكبين للذنوب والكبائر، وأما سائر الفرق فقالوا: إنها للعصاة والفساق من أهل الإيمان في سقوط العقاب عنهم»(٣). هذا في المذهب الشيعي.

أما المذهب السني، فقد وردت نصوصٌ كثيرة عندهم تؤكد أن الشفاعة لمن استحق العذاب، على سبيل المثال ما ورد في سنن الترمذي: «عن ثابت عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»(٤).

(١) أوائل المقالات، الشيخ المفيد: ص ٤٧.
(٢) أوائل المقالات، الشيخ المفيد: ص ٧٩.
(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٥.
(٤) سنن الترمذي، الترمذي: ج ٤ ص ٤٥.

وقد صرّح بعضٌ من علمائهم بتحقق الإجماع على قبول الشفاعة وأنها لأهل الكبائر، يقول المتكلم الأشعري عضد الدين الأيجي: «أجمعت الأمة على أصل الشفاعة، وهي عندنا لأهل الكبائر من الأمة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[١]. ويقول ابن تيمية: «ومذهبُ سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة: إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، والقول: بأنَّه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[٢].

ويقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ) ـ وهو مفسر ومتكلم شافعي مشهور ـ الذي يعتبر أهم من تصدى للفكر الاعتزالي، وناقش كثيراً من أدلتهم: «أجمعت الأمة على أن لمحمد صلى الله عليه وسلم شفاعةً في الآخرة...ثم اختلفوا بعد هذا في أن شفاعته عليه السلام لمن تكون؟ أتكون للمؤمنين المستحقين للثواب، أم تكون لأهل الكبائر المستحقين للعقاب؟ فذهبت المعتزلة على أنها للمستحقين للثواب، وتأثير الشفاعة في أن تحصل زيادةً من المنافع على قدر ما استحقوه، وقال أصحابنا: تأثيرها في إسقاط العذاب عن المستحقين للعقاب؛ إما بأن يشفع لهم في عرصة القيامة حتى

---

(١) أُنظر: المواقف، الإيجي: ج ٣ ص ٥٠٨. والحديث رواه أحمد في المسند، ج٣ ص٢١٣، ورواه الترمذي ج٤ ص٤٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ج١ ص١١٦.

لا يدخلوا النار أو إن دخلوا النار فيشفع لهم حتى يخرجوا منها ويدخلوا الجنة، واتفقوا على أنها ليست للكفار»[١].

الشفاعة لغةً واصطلاحًا

أصل الشفاعة لغةً من شفع: خلاف الوَتْر، فالشفع هو الزوج، والشَّافِعُ: الطالب لغيره يَتَشَفَّعُ به إلى المطلوب، والشَّفاعةُ كلام الشَّفِيعِ لِلْمَلِكِ في حاجة يسأَلُها لغيره[٢]. وقال الراغب: الشَّفْع: ضَمُّ الشيءِ إلى مِثلِه، والشّفاعَة: الانضِمامُ إلى آخَرَ ناصراً له وسائلاً عنه، وأكثرُ ما يُستعمَلُ في انضِمامِ مَن هو أعلى مَرْتَبةً إلى من هو أدنى[٣]. وهذا المعنى اللغوي هو ذاته الاصطلاحي: فهي إما سؤال الغير أن يجلب له نفعاً، أو يدفع عنه ضرراً[٤]. أو: السؤال في التجاوز عن الذنوب مِن الذي وقعت الجناية في حقّه[٥]؛ فكأن الشفيع ينضم إلى الوسيلة الناقصة التي مع المستشفع؛ فيصير به زوجاً بعد ما كان فرداً؛ فيقوى على نيل ما يريده، لو لم يكن يناله وحده لنقص وسيلته وضعفها وقصورها، وهي من الأمور

(١) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣ ص ٥٦.
(٢) لسان العرب، ابن منظور، ج ٨ ص ١٨٣.
(٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص ٢٦٣.
(٤) شرح الأُصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ص٦٨٨.
(٥) التعريفات، الجرجاني: ص ١٦٨.

التي نستعملها لإنجاح المقاصد، ونستعين بها على حوائج الحياة، وجلّ الموارد التي نستعملها فيها: إما موردٌ يقصد فيها جلب المنفعة والخير، وإما مورد يطلب فيها دفع المضرة والشر[١].

(١) أُنظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١ ص ١٥٨.

المبحث الأول: الاعتراضات القرآنية على الشفاعة

في هذا المبحث سوف نتناول أهم الآيات القرآنية التي يمكن أن تشكل عنصراً نافياً للشفاعة بالمعنى السائد، وأغلب هذه الآيات هي مما استدل به المعتزلة على معتقدهم، وقد مرّ أنهم قد اختلفوا مع ما هو متفق عليه في معنى الشفاعة، واختاروا أنها زيادة في المنافع؛ ولهم في هذا المدعى أدلة: بعضها قرآني، وبعضها عقلي؛ ولهذا سوف نذكر أولاً أدلتهم القرآنية، ثم في المبحث الثاني نذكر أدلتهم العقلية، وهذه الأدلة سواء القرآنية أو العقلية تمثل في ذاتها اعتراضاً وإشكالاً على الشفاعة بالمعنى المشهور لها.

وأهم هذه الآيات [1]:

الآية الأولى:

قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾[2].

وجه الدلالة: يقول القاضي عبد الجبار: «دلت الدلالة على أن العقوبة تُستحق على طريق الدوام، فكيف نُخرج الفاسق من النار بشفاعة النبي

---

(١) هناك أدلة أخرى سوف نتعرض لها لاحقاً في كلام بعض المعاصرين من العلماء الذي نفوا الشفاعة.

(٢) الزمر: ١٩.

صلى الله عليه وسلم... ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾» [١]. وقد نقل الشيخ المفيد هذا الاستدلال عن الخياط المعتزلي(٣١١هـ)[٢].

الجواب:

أولاً: إن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ عندما يشفع بإذن من الله تعالى في شفاعته، فلا يدل ذلك على أن النبي بنفسه هو من أنقذ العاصي من النار، بل الله تعالى هو الذي أنقذه بفضله ورحمته، وإكراماً للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ [٣].

ثانياً: شمول الآية للمسلمين والكافرين إنما كان بالظهور، ويكفي في الاختصاص قرينة (كلمة العذاب)، حيث ذهب أكثر المفسرين على أنها تعني العذاب المختص بالكافرين، بلحاظ أن الكلمة هنا هي مفاد آية أخرى، في قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٤]؛ فيكون الخطاب ناظراً للكافرين، ويكون حاصل معنى: أفأنت تُنقذُ مَن في النار: «أنَّك لا تَقْدِرُ على إدْخالِ الإِسلامِ في قُلُوبِهِم

---

(١) شرح الأُصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ص٦٨٩.
(٢) أُنظر: الفصول المختارة، الشيخ المفيد: ص ٧٨.
(٣) أُنظر: المصدر نفسه: ص ٧٨. وانظر: تفسير القرآن المجيد، الشيخ المفيد: ص ٤٤٦.
(٤) سورة ص: ٨٥.

قَسْراً»[1].

وقد تكرر ذكر عبارة: (**كلمة العذاب**) مرتين في القرآن، الأولى في هذه الآية المذكورة دليلاً، والثانية في نفس السورة، في قوله تعالى: **﴿وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾**[2]؛ وعندئذ قد يُشكّلُ هذا قرينةً أخرى على عدم ظهور الآية في الشمول، بل يوجب ظهورها في أن دخول النار والعذاب ـ في خصوص الآية ـ بسبب الكفر[3].

هذا مضافاً إلى قرينة ثالثة وهي أن اللام في كلمة النار يحتمل أن تكون عهدية؛ إشارة إلى النار التي سبقت هذه الآية والتي كان موردها المشركين[4].

يقول الطوسي: «**﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾** أي: وجب عليه الوعيد بالعقاب؛ جزاءً على كفره، كمن وجب له الوعد بالثواب؛ جزاءً على إيمانه»[5].

ويقول الطبري: «**﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ﴾**: أفمن وجبت عليه كلمة العذاب في سابق علم ربك يا محمد بكفره به»[6]. وليس

(١) أُنظر: تفسير جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي: ج ٣ ص ٢١٥.
(٢) الزمر: ٧١.
(٣) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١٧ ص ٢٥١.
(٤) أُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: ج٢٤ ص٥٦.
(٥) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٩ ص ١٧.
(٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: ج ٢٣ ص ٢٤٦.

الفاسق والعاصي كافراً ولا مشركاً.

وقد ورد في سبب نزول الآية: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لما كان حريصاً على إيمان قوم؛ فأراد الله تعالى أن يبيّن له أنه قد سبقت لهم منه الشقاوة والعذاب ـ كما عن ابن عباس ـ أنه أريد بهذه الآية أبو لهب وولده، ومن تخلف من عشيرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن الإيمان[1].

ثالثاً: ظهور هذه الآية في شمولها أهل الكبائر، وأنه قد حقّ عليهم العذاب أيضاً ولا يخرجون من العذاب مطلقاً؛ يتنافى مع قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾**[2] ومع قوله: **﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾**[3].

الآية الثانية:

قوله تعالى: **﴿... مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾**[4].

وجه الدلالة: يقول القاضي عبد الجبار: «إن الله تعالى بين في هذه الآية: أن الظالم لا يشفع له النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين؛ لتحصل لهم مزية في التفضل، وزيادة في الدرجات، مع ما

---

(١) أُنظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي: ج ١٥ ص ٢٤٤.
(٢) النساء: ٤٨.
(٣) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٢٦ ص ٢٦٣.
(٤) غافر: ١٨.

يحصل له صلى الله عليه وسلم من التعظيم والإكرام»[١].

الجواب:

أولاً: الآية تختص بالمشركين الكافرين ـ وهو رأي جملة من المفسرين ـ فهي حينئذ تنفي الشفاعة عن الكافرين بالخصوص لا مطلقاً:

يقول الطوسي: «وقوله: ﴿**ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع**﴾ نفيٌ من الله أن يكون للظالمين شفيعٌ يطاع، ويحتمل أن يكون المراد بالظالمين الكفار، فهؤلاء لا يلحقهم شفاعةُ شافع أصلاً»[٢].

يقول الطبري: «قوله: ﴿ **مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ**﴾، أي: ما للكافرين بالله يومئذ من حميم يحمُّ لهم، فيدفع عنهم عظيم ما نزل بهم من عذاب الله، ولا شفيع يشفع لهم عند ربهم فيطاع فيما شفع، ويجاب فيما سأل؛ وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[٣].

ثانياً: على تقدير أن الظهور شامل للكافر والموحد، يمكن القول أيضاً: إن الآية لا تدل على نفي الشفاعة عن الظالمين بقول مطلق، فهي تنفي أن يكون يوم القيامة شفيع يطاع، بل الله تعالى فوق كلّ شفيع، وهو المطاع لا غيره، فالنفي يكون لصفة الطاعة ولا يمنع أن يكون شفيعٌ يَطلبُ الشفاعة ويستأذن الله تعالى فيُجاب طلبه، فيكون من قبيل: قول القائل

(١) القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ج٢: ص٦٠٠.
(٢) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٩ ص ٦٥.
(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: ج ٢٤ ص ٦٨.

ما عندي كتاب يباع، فلا يدل على نفي كلّ كتاب، بل المنفي هو خصوص الكتاب بوصف البيع.

وعندئذ يكون المعنى ـ كما يقول الطوسي ـ إن الذين يشفعون يوم القيامة من الأنبياء والملائكة والمؤمنين إنما يشفعون على وجه المسألة إليه والاستكانة إليه؛ لا أنه يجب على الله أن يطيعهم فيه(١).

وهناك جواب مبني على قضية منطقية، ذكره الفخر الرازي، حاصله: أن قوله: ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ**﴾ نقيض لقولنا: (للظالمين حميم وشفيع) وهي قضية موجبة كلية، ونقيض القضية الموجبة الكلية هي قضية سالبة جزئية، والسالبة الجزئية يكفي في صدقها تحقق ذلك السلب في بعض الصور لا جميعها، وعلى هذا فنحن نقول بهذا السلب الجزئي؛ لأن عندنا أنه ليس لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب وهم الكفار، فأما أن يحكم على كلّ واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن لفظة الظلم والكفر تتواردان في الاستعمال القرآني على معنى واحد، فتارة يستعمل الكفر في الظلم، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ**

(١) أُنظر: التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٩ ص ٦٥.
(٢) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣ ص ٦٥.
(٣) لقمان: ١٣.

الظَّالِمُونَ﴾(١)، وتارة يستعمل الظلم في الكفر، كما في قوله تعالى: **﴿ولكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُون﴾**(٢).

فلا يبعد أن يكون معنى الظالمين هنا ـ وكذا ما يأتي مقارناً مع الشفاعة ـ أن يراد به الكفر، كما في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾**(٣).

الآية الثالثة:

قوله تعالى: **﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾**(٤).

وجه الدلالة: يقول عبد الجبار المعتزلي: «تدل الآية على أن الظالم لا تلحقه شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يتخلص من النار إذا مات على ظلمه وإصراره»(٥).

ويبيّن الفخر الرازي الإشكال بنحو أفضل: «فلو كان الرسول يشفع

(١) البقرة: ٢٥٤.
(٢) الأنعام: ٣٣.
(٣) البقرة: ٢٥٤.
(٤) آل عمران: ١٩٢.
(٥) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار: ص ١٧٧.

للفاسق من أمته لوصفوا بأنهم منصورون؛ لأنه إذا تخلص بسبب شفاعة الرسول عن العذاب، فقد بلغ الرسول النهاية في نصرته»[١]. وفي مورد آخر يقول: «لأن ناصر الإنسان من يدفع الضرر عنه؛ فلو اندفعت العقوبة عنهم بشفاعة الشفعاء؛ لكان أولئك أنصاراً لهم، وذلك يبطل قوله تعالى: **﴿وما للظالمين من أنصار﴾**»[٢].

الجواب:

أولاً: النصرة تغاير الشفاعة مفهوماً، فالأولى هي المدافعة والمغالبة، والعرف لا يسمي الشفيع ناصراً، بدليل قوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾**[٣]، ففرّق تعالى بين الشفيع والناصر؛ فلا يلزم من نفي الأنصار نفي الشفعاء[٤].

ثانياً: الظلم هنا ـ بحسب السياق ـ هو الناشئ من الحيف على الفقراء والمساكين؛ بسبب الإمساك عن الإنفاق عليهم، وحبس حقوقهم المالية، لا الظلم بمعنى مطلق المعصية؛ فإن في مطلق المعصية أنصاراً ومكفرات

---

(١) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣ ص ٥٧.
(٢) نفس المصدر: ج ٧ ص ٧٥.
(٣) البقرة: ٤٨.
(٤) نفس المصدر: ج ٧ ص ٧٥.

وشفعاء: كالتوبة، والاجتناب عن الكبائر، وشفعاء يوم القيامة إذا كان من حقوق الله تعالى، قال تعالى: " لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إلى أن قال: وأنيبوا إلى ربكم "، وقال تعالى: ﴿ **إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ **وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى**﴾[٢] ومن هنا يظهر: وجه إتيان الأنصار بصيغة الجمع، فإن في مورد مطلق الظلم أنصاراً.

ولهذا يعتقد مثل السيد الطباطبائي؛ تبعاً للسياق: أن هذا الظلم ـ وهو ترك الإنفاق ـ لا يقبل التكفير، ولا يقبل التوبة، مستشهداً بما ورد به من روايات تفيد أن التوبة في حقوق الناس غير مقبولة، إلاّ بردّ الحق إلى مستحقه، وأنه ـ أي الظلم ـ مما لا تقبل الشفاعة فيه يوم القيامة، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿**إلاّ أصحاب اليمين فى جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين... فما تنفعهم شفاعة الشافعين**﴾، كما يفهم أيضاً أن هذا الظالم غير مرتضى عند الله؛ إذ لا شفاعة إلا لمن ارتضى الله دينه.

وهكذا يكون الامتناع من أصل إنفاق المال على الفقراء مع وجودهم واحتياجهم من الكبائر الموبقة، وقد اعتبر الله تعالى الامتناع عن بعض

---

(١) النساء: ٣١.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

أقسامه ـ كالزكاة ـ شركاً به وكفراً بالآخرة، قال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[١]، والسورة مكية ولم تكن شرعت الزكاة المعروفة عند نزولها[٢].

وهذا الجواب في واقعه لا يعالج إشكال المعتزلة، بل إقرار به في الجملة وفي حدود خاصة، وهو عندما يكون الظلم ناتجاً من الجور على الفقراء والمساكين بسلب حقوقهم والامتناع عن الإنفاق عليهم، فلا تشمل الشفاعة هذا المورد إلاّ مع التوبة مترافقة بإرجاع الحقوق.

كما يقال هنا: إن عدم قبول التوبة فيما لو كان الذنب تعدياً على حقوق الناس لا يدلُّ عليه أكثر مما ذكره من آيات، وهذه تتنافى مع الآيات الدالة على قبول التوبة المطلقة وغير المقيدة في حقوق الله تعالى مثل آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾؛ فمن الممكن أن يغفر ويعفو الله تعالى عمّن ندم فيما يتعلق بحقوق الناس، وفي يوم القيامة يُرضي أهل الحقوق بمزيد من العطاء؛ بما لا عينٌ رأت ولا أُذن سمعت؛ مقابل تنازلهم عن حقهم؛ فيتنازلون طلباً لذلك التعويض[٣].

---

(١) فصلت: ٦، ٧.

(٢) أُنظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ٢ ص ٣٩٦.٣٩٧.

(٣) أُنظر: أُصول الدين، كاظم الحائري: ص٣٧٩.

الآية الرابعة:

قوله: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا**﴾[(١)].

وجه الدلالة: يقول القاضي عبد الجبار: «لو كان الفاسق يخرج من النار إما بانقطاع ما يستحقه من النار، أو بالشفاعة؛ لما صح ما ذكره الله تعالى من أنه كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها»[(٢)].

الجواب:

سياق هذه الآية جاء ضمن هذه الآيات: ﴿**أَفَمَن كَانَ مُؤْمِناً كَمَن كَانَ فَاسِقاً لاَّ يَسْتَوُونَ * أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلاً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كلما أَرَادُواْ أَن يَخْرُجُواْ منها أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ النَّارِ الَّذِى كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾.

ويقال هنا: قد ذكر الله تعالى قضية كلية مفادها: عدم استواء المؤمنين مع الفاسقين، ثم فرع عليها سبب عدم هذا الاستواء وثمراته، فالمؤمنون بإيمانهم وعملهم الصالح لهم جنات المأوى، والفاسقون بفسقهم مأواهم النار خالدين فيها. وهنا لا بد أن يحمل الفسق بقرينة مقابلته مع الإيمان

---

(١) الحج: ٢٢.

(٢) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار: ص٥٦١.

على معنى الكفر، يقول الرازي: «قوله: ﴿**وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها**﴾؛ إشارة إلى حال الكافر، وقد ذكرنا مراراً أن العمل الصالح له مع الإيمان أثر؛ أما الكفر إذا جاء فلا التفات إلى الأعمال، فلم يقل: وأما الذين فسقوا وعملوا السيئات؛ لأن المراد من (فسقوا): كفروا؛ ولو جعل العقاب في مقابلة الكفر والعمل؛ لظن أن مجرد الكفر لا عقاب عليه»[١].

ويتفق مع هذا المعنى بعض المفسرين، يقول: «قوله تعالى: ﴿**وأما الذين فسقوا فمأواهم النار...**﴾: كون النار مأواهم؛ لازمه خلودهم فيها؛ ولذلك عقبه بقوله: ﴿**كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها**﴾، وقوله: ﴿**وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون**﴾؛ دليلٌ على أن المراد بالذين فسقوا: هم منكرو المعاد، وخطابهم وهم في النار بهذا الخطاب؛ شماتة بهم، وكثيراً ما كانوا يشمتون في الدنيا بالمؤمنين؛ لقولهم بالمعاد»[٢].

وقد يقال: إن معنى الفسق هنا محمول على الكفر؛ لأن كثيراً من موارد استعمال هذه المفردة في القرآن جاء في هذا المعنى، بل قوله تعالى: ﴿**إن الله لا يهدى القوم الفاسقين**﴾، وقوله تعالى: ﴿**ففسق عن أمر ربه**﴾

(١) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٢٥ ص ١٨٢.
(٢) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١٦ ص ٢٦٤.

يؤكد هذا المعنى، وهو الخروج عن ربقة الإيمان[١].

على أن الفسق ليس في معنى واحد، فثمة: فسوق كُفر يُخرِجُ عن الإسلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٣]. وهُناكَ فسوقٌ لا يُخرِجُ عن الإسلام، مثل قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾[٤].

والفسق أعم من الكفر؛ فهو يشمل الكفر وما دونه من المعاصي؛ كبائرها وصغائرها، وإذا أُطلق يُراد به أحياناً الكفر المُخرج عن الإسلام، وأحياناً يراد به الذنوب والمعاصي التي هي دون الكفر.

قال القرطبي: «والفسق في عرف الاستعمال الشرعي: الخروج من طاعة الله عز وجل، فقد يقع على من خرج بكفر وعلى من خرج بعصيان»[٥].

وبهذا يكون الفسق في الشريعة نوعين: الأول: فسق قد يعبر عنه: بالفسق الأكبر، والثاني: الفسق الأصغر. ويراد بالأول ما يكون رديف

---

(١) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٢٨ ص ١١٩.

(٢) البقرة: ٩٩.

(٣) التوبة: ٦٧.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي: ج ١ ص ٢٤٦.

الكفر الأكبر، والشرك الأكبر؛ وهو يُخرج صاحبه من الإسلام، وينفي عنه مطلق الإيمان، ويخلده في النار، إذا مات ولم يتب منه، ولا تنفعه شفاعة الشافعين يوم القيامة، قال الله تبارك وتعالى: **﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾**(١) وقال: **﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾**(٢).

ويراد بالفسق الأصغر: المرادف للكفر الأصغر، والشرك الأصغر، وهو المعصية التي لا تنفي عن صاحبها أصل الإيمان، أو مطلق الإيمان، ولا تسلبه صفة الإسلام.

وبهذا فلا يمكن الاستدلال بهذه الآية على نفي الشفاعة للمؤمنين الفاسقين بأنهم خالدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ونحوها.

الآية الخامسة:

قوله تعالى: **﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**(٣).

وجه الدلالة: يقول القاضي عبد الجبار: «دلّت الآية بذلك على أن من غلبت كبائره على طاعاته. وهذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا؛

---

(١) التوبة: ٨٤.

(٢) النور: ٥٥.

(٣) البقرة: ٨١.

إذ ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام يستحيل فيها ـ هو من أهل النار مخلَّداً فيها»[١].

على أن من غلبت كبائره على طاعاته. لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا وما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام يستحيل فيها. هو من النار مخلداً فيها

الجواب:

من الواضح أن الاستدلال هنا يتوقف على أن المقصود من السيئة هنا ما يشمل الكبيرة الصادرة من الموحد.

وهذه الآية جاءت عقب آية: ﴿**قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾. فقال تعالى: ﴿**بلى من كسب سيئة...**﴾. فهي في سياق واحد، تخاطب المشركين الذين أنكروا دخولهم النار إلا أياماً قلائل، فجاء قوله تعالى: ﴿**بلى**﴾ كإثبات لما بعد حرف النفي في الآية السابقة، وهو قوله: ﴿**لن تمسنا النار**﴾ أي: بلى تمسكم النار على سبيل الخلود؛ بدلالة قوله: ﴿**هم فيها خلدون**﴾؛ وعندئذ يقال: إن السيئة وإن كانت عامة تشمل كلّ المعاصي، لكنها هنا يقصد بها معنى خاص وهو الشرك[٢].

---

(١) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار: ص٩٧.

(٢) تفسير جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي: ج ١ ص ١٢١.

يقول الطبري: «وقوله: ﴿**بلى من كسب سيئة**﴾ تكذيب من الله القائلين من اليهود: لن تمسنا النار إلا أياما معدودة، وإخبار منه لهم أنه يعذب من أشرك وكفر به وبرسله وأحاطت به ذنوبه فمخلده في النار... وأما السيئة التي ذكر الله في هذا المكان فإنها الشرك بالله»[١].

وقد يقال: إن السيئة على تقدير شمولها لكل معصية، سواء سيئة ومعصية الشرك أم غيرها، وعلى الثاني تشمل السيئة بإطلاقها الصغيرة والكبيرة، فكيف يكون حكم الصغيرة عندئذ هو الخلود في النار؟!

أما وجه اختصاصها بالكبيرة عند المعتزلة، كما ذكر القاضي عبد الجبار، مع توضيح من الفخر الرازي لكلام المعتزلة: لا شك في أنه تعالى قد بين أن الذي يستحق به الخلود في النار: أن يكون سيئة محيطة به، ومعلوم أن لفظ الإحاطة حقيقة في إحاطة جسم بجسم آخر، كإحاطة السور بالبلد، وذلك هاهنا ممتنع؛ فنحمله على ما إذا كانت السيئة كبيرة؛ لوجهين، أحدهما: أن المحيط يستر المحاط به؛ والكبيرة لكونها محيطة لثواب الطاعات كالساترة لتلك الطاعات، فكانت المشابهة حاصلة من هذه الجهة، والثاني: أن الكبيرة إذا أحبطت ثواب الطاعات فكأنها استولت على تلك الطاعات وأحاطت بها كما يحيط عسكر العدو بالإنسان، بحيث لا يتمكن الإنسان من التخلص منه، فكأنه تعالى قال:

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: ج ١ ص ٥٤٢.

بلى من كسب كبيرة وأحاطت كبيرته بطاعاته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون[١].

وأما اختصاصها بخصوص الشرك والكفر من الكبائر، فكما يقول الطباطبائي: إن الخطيئة هي الحالة الحاصلة للنفس من كسب السيئة، ولذلك أتي بها بعد ذكر كسب السيئة؛ وإحاطة الخطيئة توجب أن يكون الإنسان المحاط مقطوع الطريق إلى النجاة، وكأن الهداية ـ بسبب إحاطة الخطيئة به ـ لا تجد إليه سبيلاً؛ فهو من أصحاب النار مخلداً فيها، فإحاطة الخطيئة لا تتحقق إلاّ بالشرك والكفر. فكسب السيئة وإحاطة الخطيئة كالكلمة الجامعة لما يوجب الخلود في النار[٢].

ويتفق الرازي مع الطباطبائي فيما يراه من الاختصاص، يقول: «إننا لا نفسر إحاطة الخطيئة بالكبيرة الصادرة من المؤمن، بل نفسرها بأن يكون ظاهره وباطنه موصوفاً بالمعصية، وذلك إنما يتحقق في حق الكافر الذي يكون عاصياً لله بقلبه ولسانه وجوارحه، فأما المسلم الذي يكون مطيعاً لله بقلبه ولسانه، ويكون عاصياً لله تعالى ببعض أعضائه دون البعض، فها هنا لا تتحقق إحاطة الخطيئة بالعبد، ولا شك في أن تفسير الإحاطة بما ذكرناه أولى؛ لأن الجسم إذا مس بعض أجزاء جسم آخر دون بعض لا

(١) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣ ص ١٤٤.
(٢) أُنظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١ ص ٢١٦.

يقال: إنه محيط به، وعند هذا يظهر أنه لا تتحقق إحاطة الخطيئة بالعبد إلا إذا كان كافراً»[١].

ويقال في الجواب أيضاً: كما أن إحاطة السيئة بالإنسان متوقفة على صدور الكبيرة منه، فكذلك هذه الإحاطة متوقفة على عدم العفو، لأنه لو تحقق العفو لما تحققت إحاطة هذه السيئة بالإنسان، فإذن لا يثبت كون السيئة محيطة بالإنسان إلا إذا ثبت عدم العفو، ويتوقف الاستدلال بهذه الآية عليه[٢].

الآية السادسة:

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[٣].

وجه الدلالة: إن قتل المؤمن على وجه التعمد يستحق به الخلود في النار، ولا يمكن حمل الكلام في الآية على الكافر؛ لأن لفظة (من) عام، ولأن الله جعل ذلك الجزاء لهذا الفعل المخصوص[٤].

الجواب:

قد تكون هذه الآية من أهم الآيات القرآنية على أن الشفاعة لا تكون

(١) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣ ص ١٦٢.
(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٦٢.
(٣) النساء: ٩٣.
(٤) أُنظر: شرح الأُصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ص٦٥٩.

فيمن ارتكب كبيرة القتل العمدي من المسلمين، فهناك تعميم مستفاد من كلمة (من)، وهناك حكم(جهنم) ووصف (القتل العمدي) قد ترتب عليه ذلك الحكم، فهناك حكم النار والخلود والغضب واللعن والعذاب العظيم.

وهذه الآية يستظهر منها أغلب المفسرين شمولها للكافر وكذا المسلم الموحد، وأن حكمهما واحد، وهو الخلود في جهنم فيما لو ارتكبوا جريمة قتل المؤمن عن عمد وقصد.

وقد اهتم كثيرٌ من المفسّرين بهذه الآية حتى أصبحت مثار جدل كبير عندهم، ولهذا تعددت جهات البحث فيها: أولاً: هل ظهور الآية بالشمول يمكن أن يختص بالكافر ولو بقرينة خارجية مثلاً؟ ثانياً: ما معنى الخلود فيها؟ ثالثاً: هل تكون شاملة للتائب أم لا؟ رابعاً: ما معنى الجزاء هنا، هل هو بمعنى الحصول أم بمعنى الاستحقاق؟ خامساً: هل الآية تشمل كلّ قاتل عمداً أم تختص بالقاتل الذي يقتل المؤمن لإيمانه أو لكونه مستحلاً لدمه؟

أما ما يتعلق بالجهة الأولى، فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الحكم وإن كان ظاهره الشمول لكنه مختص بالكافر دون الموحد؛ وذلك بدليلين:

الأول: سبب نزول الآية، فقد ذكروا أن هناك إجماعاً على أن الآية

نزلت في مقيس بن ضبابة [١]، وذلك أنه كان قد أسلم هو وأخوه هشام بن ضبابة، فوجد هشاماً قتيلاً في بني النجار؛ فأخبر بذلك النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ؛ فكتب له إليهم أن يدفعوا إليه قاتل أخيه، وأرسل معه رجلاً من بني فهر، فقال بنو النجار: والله ما نعلم له قاتلاً، ولكنا نؤدّي الدية؛ فأعطوه مائة من الإبل، ثم انصرفا راجعين إلى المدينة، فعدا مقيس على الفهري؛ فقتله بأخيه، وأخذ الإبل وانصرف إلى مكة كافراً مرتداً، وجعل ينشد شعراً في ذلك؛ فقال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ : (لا أؤمنه في حل ولا حرم)، وأمر بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة. وإذا ثبت هذا بنقل أهل التفسير وعلماء الدين؛ فلا ينبغي أن يحمل معنى الآية هنا على المسلمين[١]، وعندئذ يكون معنى: (فجزاؤه جهنم) أي: بسبب قتله، ومعنى (خالداً فيها) أي: بسبب ارتداده[٢]. قد يقال هنا: إن هذا السبب لا يكفي مع الإيمان بأن المورد لا يخصص الوارد، أو: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الثاني: ما ذكره الشيخ الطوسي: إن الخلود يختص ضرورة بالكافر الذي لا ثواب له أصلاً، فأما من هو مستحق للثواب، فلا يجوز أن يكون مراداً بالخلود أصلاً؛ لأن الثواب دائم؛ ولا يجوز مع ذلك أن يستحق

(١) أُنظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي: ج ٥ ص ٣٣٣.
(٢) تفسير السمرقندي، أبو الليث السمرقندي: ج ١ ص ٣٥٣.

العقاب الدائم[1]، مع اعتقادنا ـ كما هو مبحوث في علم الكلام ـ ببطلان مبدأ الإحباط الذي يراه المعتزلة من أن المؤمن لو عملاً صالحاً ثمّ أردفه بعمل سيّئ فقد حبط ثواب عمله السابق، لأنّ السيّئات يُذهبن الحسنات[2].

وقد يقال هنا: لم لا ينال ثواب الموحد بدخوله أولاً الجنة؛ استيفاءً للثواب الذي حصل عليه، ثم ينتقل للخلود في النار؛ استيفاءً لعقوبة الكبائر، وهذا ينسجم مع عدم الإحباط ويكون جمعاً بين الرأيين؟ وجوابه: إن هذا الاحتمال يبطله قوله تعالى: في شأن أهل الجنة: ﴿لاَ يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[3].

الجهة الثانية: الآية ذكرت الخلود لكن لم يكن مضافاً له التأبيد، فلم يقل الله تعالى: خالداً فيها أبداً؛ ولهذا يقال: إن الآية لا تدل على الخلود الأبدي التي يستفيد منه منكر الشفاعة، فالخلود منفرداً لا يعني التأبيد، بحيث يبقى في جهنم مع بقاء الله تعالى، ووجهوا هذا الكلام بأن المعنى اللغوي للخلود هو طول اللبث، يقول الطوسي: « قوله: (خالداً فيها)، لا يفهم من الخلود في اللغة إلاّ طول اللبث، فأما البقاء ببقاء الله، فلا

(١) أُنظر: التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٣ ص ٢٩٥.
(٢) أُنظر: بحوث في الملل والنحل، السبحاني: ج٣ ص٣٩٢.٤٠٩.
(٣) الحجر: ٤٨.

يعرف في اللغة»[١]. وفصل القرطبي بنحو أكثر، يقول: «والخلود لا يقتضي الدوام، قال الله تعالى: ﴿**وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد**﴾، وقال تعالى: ﴿**يحسب أن ماله أخلده**﴾. وقال زهير: ولا خالداً إلا الجبال الرواسيا؛ وهذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأبيد، فإن هذا يزول بزوال الدنيا. وكذلك العرب تقول: لأخلدن فلاناً في السجن، والسجن ينقطع ويفنى، وكذلك المسجون، ومثله قولهم في الدعاء: خلّد الله ملكه وأبّد أيامه»[٢].

الجهة الثالثة: يرى بعضٌ أن التوبة تُقبل من المشرك ولا تُقبل من قاتل المؤمن عمداً؛ لما في هذه الجريمة من هدم لبنيان بناه اللَّه، ولأن الشرك حق للَّه، وقتل العمد حق للناس[٣]. بينما استند بعضٌ من علماء أهل السنة ـ في عدم قبول توبته ـ إلى بعض الموروث الروائي؛ أبرزه ما نقل عن سالم بن أبي الجعد، قال: «كنت عند ابن عباس بعد ما كف بصره؛ فأتاه رجلٌ فقال ما ترى في رجل قتل مؤمناً متعمداً؟ قال: جزاؤه جهنم خالداً فيها، وساق الآية إلى (عظيماً)، قال: لقد نزلت في آخر ما نزل، وما نسختها شيء حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نزل بعد رسول الله صلى

(١) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٣ ص ٢٩٥.
(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي: ج ٥ ص ٣٣٦.
(٣) التفسير المبين، محمد جواد مغنية: ص ١١٧.

الله عليه وسلم، قال أفرأيت إن تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ثم اهتدى؟ قال: وأنّى له التوبة؟»[١].

وجاء على وفق ما ذهب إليه ابن عباس في ذلك أحاديث كثيرة، منها: ما أخرجه أحمد والنسائي من طريق أبي إدريس الخولاني عن معاوية: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: كلّ ذنب عسى الله أن يغفره إلاّ الرجل يموت كافراً، والرجل يقتل مؤمناً متعمداً»[٢].

وقد حمل مشهور علماء أهل السنة ما ورد من ذلك على التغليظ، وصححوا توبة القاتل كغيره، وقالوا معنى قوله: فجزاؤه جهنم، أي: إن شاء الله أن يجازيه؛ تمسكاً بقوله تعالى ﴿**إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾[٣].

والصحيح هو قبول التوبة، جمعاً بين الأدلة القرآنية من جهة، خصوصاً وأن كثيراً من آيات قبول المغفرة والتوبة ممتنعة عن تخصيصها بغير القاتل للمؤمن عمداً، أو قل: آبية عن التخصيص والتقييد، ومن جهة أخرى فإن روح الشريعة ومقاصدها وذوقها العام، مضافاً لفلسفة التوبة التي تقوم على أساس التربية والوقاية من الوقوع في الذنوب والخطايا في مستقبل المسلم؛ كلّ ذلك يؤصل إلى أنه لا يوجد ذنب غير

(١) سنن النسائي، النسائي: ج ٧ ص ٨٥.
(٢) مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل: ج ٤ ص ٩٩. سنن النسائي، النسائي: ج ٧ ص ٨١.
(٣) أُنظر: فتح الباري، ابن حجر: ج ٨ ص ٣٨٠.

قابل للتوبة، مؤيّداً ذلك بما نُقل من سيرة النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ و عفوه عن كثير من القتلة، أمثال وحشي الذي قتل عمّه، حمزة بن عبد المطلب، ومع هذا فقد قبل توبته[1]. وهذا الشاهد يصح لو لم يُناقش في كونه مختصاً بالمشرك، وأن قبول توبته كان من باب قاعدة أن الإسلام يجب ما قبله، على أن هناك شواهد أخرى روائية تدل على قبول توبة القاتل العمدي فيما لو ندم على خطأه[2].

وعطفاً على ما تقدم: يقال عندئذ: بما أن الآية مخصوصة بمن لا يتوب، فلماذا لا يجوز أن نخرج منها من يتفضل الله عليه بالعفو أو من يشفع فيه النبي صلى الله عليه وآله؟[3].

الجهة الرابعة: الجزاء في الآية هل هو بمعنى الاستحقاق أم بما يتضمن حصوله فعلاً؟

الاستدلال في الآية على نفي الشفاعة قد لا يكون تاماً فيما لو فسر الجزاء في الآية بمعنى الاستحقاق، فقد يقال: إن ظاهر الآية يتضمن أن جزاء القاتل جهنم؛ أي: أنه مستحق لذلك، وكذلك مستحق للغضب واللعن والعذاب العظيم، ولكن هذا الجزاء لا يلازم حصوله فعلاً حتى

(١) أُنظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: ج ٣ ص ٣٩١.
(٢) أُنظر: صحيح مسلم: ج ٨ ص ١٠٣، في رواية مفادها: أن الله تعالى قبل توبة وندم قاتل لمائة نفس عمداً.
(٣) أُنظر: التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٣ ص ٢٩٥.

يمتنع بذلك العفو عنه، بل الجزاء عبارة عن الاستحقاق، سواء وقع خارجاً أم لا، وما يقال من أن هذا المعنى منفي بتعقيب الآية بقوله تعالى: وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً؛ فهذا ليس تام؛ لأن ذلك إخبار عن أنه مستحق لذلك(١). وقد نقل الطبرسي ما يؤيد هذا الرأي نقلاً عن أبي المجلز، قال: ﴿**فجزاؤه جهنم خالداً فيها**﴾: فهي جزاؤه إن جازاه، ويروى هذا أيضاً عن أبي صالح، ورواه أيضاً العياشي بإسناده عن أبي عبد الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وقد روي أيضاً، مرفوعاً إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (هو جزاؤه إن جازاه). وروى عاصم بن أبي النجود، عن ابن عباس في قوله ﴿**فجزاؤه جهنم**﴾ قال: " هي جزاؤه، فإن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» (٢).

وقال السمرقندي: «ويقال معنى: ﴿**فجزاؤه جهنم**﴾؛ أي: إن جازاه، وروى أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: إذا وعد الله لعبده ثواباً فهو منجزه، وإن أوعد له العقوبة فله المشيئة؛ إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه»(٣).

الجهة الخامسة: هل الآية تشمل كلّ قاتل عمداً أم هي تختص بالقاتل

(١) أُنظر: التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٣ ص ٢٩٥.
(٢) تفسير مجمع البيان، الشيخ الطبرسي: ج ٣ ص ١٦٠.
(٣) تفسير السمرقندي، السمرقندي: ج ١ ص ٣٥٣. وانظر: تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٣٣٥.

الذي يقتل المؤمن لإيمانه أو لكونه مستحلاً لدمه؟

ذهب بعض المفسرين والعلماء إلى الاختصاص، ودليلهم على هذا بعض المرويات:

قال الطوسي: قد روى أصحابنا أن الآية متوجهة إلى من يقتل المؤمن؛ لإيمانه، وذلك لا يكون إلا كافراً. وقال عكرمة وابن جريج: إن الآية نزلت في إنسان بعينه ارتد ثم قتل مسلماً، فأنزل الله تعالى فيه الآية، لأنه كان مستحلاً لقتله(١).

والمروي من طرق الشيعة: ما ورد عن سماعة، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «سألته عن قول الله عز وجل: ﴿**ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها**﴾؟ قال: من قتل مؤمناً على دينه؛ فذلك المتعمد الذي قال الله عز وجل: ﴿**وأعد له عذاباً عظيماً**﴾، قلت: فالرجل يقع بينه وبين الرجل شيء فيضربه بسيفه فيقتله؟ قال: ليس ذلك المتعمد الذي قال الله عز وجل»(٢). والمروي في كتب السنة ما تقدم في رواية سبب النزول.

وبهذا التفصيل في خصوص هذه الآية يتضح أنه من غير الممكن أن تكون هذه الآية نصاً في عدم الشفاعة، كما يزعم بعضٌ على ما سوف يأتي

(١) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٣ ص ٢٩٥

(٢) الكافي؛ الشيخ الكليني: ج ٧ ص ٢٧٥.

لاحقاً، ولا يمكن القول بأنها نصٌ ـ ولا تقبل التأويل ـ في نفي الشفاعة؛ بذريعة أن الآية تدل على أن القاتل المسلم المتعمد مخلدٌ في النار، ولا تنفعه شفاعة الشافعين.

المبحث الثاني: الاعتراضات العقلية على الشفاعة

هناك جملة من الاعتراضات العقلية وهي تمثل أيضاً دليلاً للطرف الآخر:

١ـ العقاب لطف وإسقاطه بالشفاعة قبيح

هذا الاعتراض نقله العلاّمة الحلي وخلاصته: أن العقاب للعصاة والفاسقين نوع لطف من الله، ضرورة أن الله تعالى يهدف بالإنسان ـ من جميع أحكامه وتشريعاته ـ إلى التكامل، وحين يبعده عن المعصية فهو يريد له الخير، ومن هنا يكون إسقاط هذا العقاب مخالف للطفه، وهو قبيح[1].

الجواب:

وقد أجاب العلامة الحلي: أن ذلك لا يخالف اللطف، وليس قبيحاً، وهو كإسقاط العقاب عن المذنب بالتوبة، هذا أولاً، وثانياً: أن إمكان العقاب ـ دون حتميته ـ لطف، وهو حاصل حتى على تقدير القول بالعفو، فإن الفاسق والعاصي لا يقطع بحصول العفو، فيبقى بين الخوف والرجاء[2].

---

(١) أُنظر: مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلي: ٥٢١.
(٢) أُنظر: المصدر السابق: ص ٥٢١.٥٢٢.

٢ـ لا يجوز على اللّٰه تعالى أن يخلف وعيده بالعقاب

ذكر عبد الرحمن الإيجي: أن المعتزلة قالوا: «إن الله سبحانه وتعالى أوعد بالعقاب وأخبر به، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده، والكذب في خبره، وهو محال»[١].

ويقول القاضي عبد الجبار: «إن الله توعّد العصاة بالعقاب...وأنه يفعل ما توعد عليه، ولا يجوز عليه الخلف والكذب».[٢].

الجواب:

قبل الجواب عن هذا الإشكال، نذكر مقدمة:

الوعد والوعيد عند المعتزلة

يعرف المعتزلة: «الوعد بأنه كلّ خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضر عنه في المستقبل، ولا يفرق في ذلك بين الاستحقاق والتفضل من غير استحقاق. أما الوعيد فهو كلّ خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل»[٣].

ولا يرى المعتزلة فرقاً بين الوعد والوعيد في الالتزام بهما مستقبلاً، فكما لا يجوز خلف الوعد بأن يتراجع الله تعالى عن ثوابه للمطيعين كذلك

(١) المواقف، الإيجي: ص ٣٧٦.
(٢) القاضي عبد الجبار، شرح الأُصول الخمسة: ص١٣٥، ١٣٦.
(٣) أُنظر: شرح الأُصول الخمسة، القاضي عبد الجبار: ص١٣٤.

لا يجوز خلف وعيده في خصوص العاصين.

يقول عبد الجبار: الخلف هو أن يخبر أنه يفعل فعلاً في المستقبل ثم لا يفعله، وأما مفهوم الوعد والوعيد فهو أنه يعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعّد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب. والمخالف في هذا إما: أن يخالف في أصل الوعد والوعيد؛ بنفيهما أصلاً، وهو خلاف نبوة محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ؛ لأننا نعلم بضرورة ذلك، أو يقول: إنه تعالى وعد وتوعّد لكن يجوز أن يخلف في وعيده.

فيقال: الخلف في حق الله تعالى كذب؛ وهو قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح؛ لعلمه بقبحه؛ ولغناه عنه، وإلى هذا أشار بقوله: ﴿**ما يبدل القول لدى وما أنا بظلام للعبيد**﴾، وبعدُ لو جاز الخلف في الوعيد؛ لجاز في الوعد؛ الطريق في الموضعين واحدة، فإن قيل: فرقٌ بينهما؛ لأن الخلف في الوعيد كرمٌ، وليس كذلك في الوعد، قلنا: ليس كذلك، لأن الكرم من المحسنات، والكذب قبيح بكل وجه، فكيف تجعله كرماً؟»[١]. ومن هذه المقدمة يتضح رأي المعتزلة في الوعد والوعيد.

بعد هذه المقدمة، يقال: ليس ثمة خلفٌ في ترك ما توعد به فعلاً، وعليه فلا قبح في المقام؛ وذلك لأن إخبار الله تعالى عن الوعيد هو إخبار

(١) أُنظر: المصدر نفسه: ص١٣٦.

بالاستحقاق، بمعنى أن العبد يكون مستحقاً عند المخالفة، ولكن هذا الإخبار بالاستحقاق لا يلزم منه الإلزام بتنفيذه فعلاً يوم القيامة، بل له إسقاط هذا الحق؛ بأن يعفو عن المجرمين بكرمه ورحمته، كيف لا وهو قد رغّب عباده وحثهم ودعاهم للعفو عن المسيء، وأن يصفحوا عمّن تجاوز عليهم في النفس وفي المال؛ تفضّلاً منهم على الجاني، ووعدهم على ذلك بالمغفرة، وأكد أن من يعفو فهو أقرب للتقوى، كما في قوله تعالى:﴿**وليعفوا وليصفحوا ألا تحبّون أن يغفر اللهُ لكم**﴾[1] وقوله: ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾[2]، وقوله: ﴿**فاعف عنهم واصفح إنّ الله يحبّ المحسنين**﴾[3]، بل وعدهم برضاه لو تركوا استحقاقهم، فقال: ﴿**ورضوان من الله أكبر**﴾[4].

ومن هنا، فلما حث الله تعالى عباده على العفو فهو بهذا أليق منهم بالعمل به، وهو أولى بالإحسان والتفضّل، فإنّه دائم الفضل، وقديم الإحسان، ولا يعقل أن يأمر بالعفو والإحسان وهو لا يفعله لكونه قبيحاً. فالعفو وترك الوعيد هو إسقاط للحقِّ الثابت، وهو مما يحكم العقل العملي بحسنه لا قبحه ويمدح فاعله ولا يذمه.

---

(١) النور: ٢٢.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) المائدة: ١٣.

(٤) التوبة: ٧٧.

من هنا أيضاً، ينقدح فساد ما توهّمه الخصم، من كون تركه مساوقاً للكذب القبيح في وعيده، على سبيل خُلف الوعد بالثواب على الطاعة.

وبعبارة مختصرة: الوعيد إخبارٌ عن ثبوت حقّ العقاب على العصاة، وهذا الإخبار لا يدور صدقه وكذبه إلاّ مدار ثبوت الحقّ وعدمه، من غير دخل في وقوع العقاب المتوعّد به لاحقاً وفي زمن متأخر، فإنّ صدق القضيّة الشرطيّة ليس الاّ بصدق التعليق، وإن كذب طرفيها، فقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، فالقضية صحيحة مع أنه لم يكن آلهة كثيرة ولم يكن أيضاً فساد واقعاً.

وهنا أيضاً، فلو عصى العبد فهو معاقب بالنار، فهذه القضية صادقة حتى لو لم يتحقق العصيان والعقوبة، أو لم يتحقق أحد طرفيها وهو العقاب.

وبما مرّ يتضح أن ثمة فارقاً بين الوعد والوعيد، وهذا الفارق يقرره العرف والعقلاء، فإن الوعد لا يجوز الخلف فيه، لأن الخلف فيه قبيح، أما الوعيد فالعكس صحيح، فمن تركه وعفا عن الانتقام لا قبح فيه، بل الحسن هو الثابت، أو قل: الوعيد والعقاب حق الله تعالى وللمستحق أن يسقط حق نفسه، بخلاف الوعد والثواب فإنه حق العبد، والعرف يرى قبحاً فيما لو أسقطه الله تعالى[2].

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٧ ص ١٠.

٣ـ العاصي لا يستحق العفو الإلهي يوم القيامة:

يقول القاضي عبد الجبار: «العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين؛ إما أن يعفى عنه، أو لا يعفى عنه. فإن لم يعف عنه؛ فقد بقي في النار خالداً، وهو الذي نقوله. وإن عفا عنه، فلا يخلو؛ إما أن يدخل الجنة أو لا. فإن لم يدخل الجنة لا يصح، لأنه لا دار بين النار وبين الحنة، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محالة، وإذا دخل الجنة فلا يخلو: إما أن يدخلها مثاباً أو متفضلاً عليه، ولا يجوز أن يدخل الجنة متفضلاً عليه، لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد من أن يكون حاله متميزاً عن حال الولدان المخلّدين، وعن حال الأطفال والمجانين، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثاباً؛ لأنه غير مستحق، وإثابة من لا يستحق الثواب قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح...لذا يجب أن يكون معاقباً على ما نقوله»[١].

الجواب:

يكفي نقض هذا الكلام بما قاله الله تعالى في كتابه: ﴿**الَّذِى أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ**﴾[٢]. فهنا يقرر الله تعالى أنه يتفضل على عباده يوم القيامة ويدخلهم جناته؛ خالدين

---

(١) القاضي عبد الجبار، شرح الأُصول الخمسة ص٦٦٦، وانظر: ص٦٥٠.
(٢) فاطر: ٣٥.

فيها؛ يقول صاحب الميزان في تفسير هذه الآية: «الذي جعلنا حالين في دار الخلود من فضله من غير استحقاق منا»[١].

وقول المعتزلي: الفاسق يخلد في النار، هذا الكلام يتنافى مع قوله تعالى: ﴿**ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره**﴾ ومن هنا فالمؤمن بالله الفاسق ـ غير التائب ـ سوف يرى ثواب ما عمله من الخير، ويكفي في هذه الخيرية ذات إيمانه القلبي، وهذا الاعتقاد يكون مبرراً لدخوله الجنة ولو بعد إخراجه من النار، فيما لو لم يعف الله تعالى عما فعله وقرر إدخاله النار بسبب معصيته وإصراره عليها، لكن ولكي يريه الله تعالى ما عمله من خير ـ ولو بسبب إيمانه ـ لن يُديم بقاءه في النار، فيخرجه للجنة لاحقاً فيخلدّه فيها، ولا يقال: لم لا يكون دخوله الجنة أولاً؛ استيفاءً للخير الذي فعله، ثم يدخل النار فيُخلد فيها، يقال ـ كما مرّ سابقاً ـ : هذا يتنافى مع قوله تعالى أن الداخل للجنة لا يخرج منها، يقول: ﴿**لاَ يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ**﴾[٢].

٤ـ استلزام الخلف في الدعاء

يقول القاضي عبد الجبار: «أليس أن الأمة اتفقت على قولهم: اللّٰهم

---

(١) أُنظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١٧ ص ٤٨

(٢) الحجر: ٤٨.

اجعلنا من أهل الشفاعة، فلو كان الأمر على ما ذكرتموه لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله تعالى من الفساق، وذلك خلف»[١].

الجواب:

هذا الإشكال يمكن نقضه بمن يدعو ـ كما عن شرح المقاصد ـ اللّٰهم اجعلني من أهل العلاج، فهو ليس طلباً للمرض، بل لقوة المزاج، فكذا هاهنا الشفاعة، فهي وإن اختصت بأهل الكبائر، لكن منشؤها الإيمان وبعض الحسنات التي تصير سبباً لرضى الشفيع عنه وميله إليه[٢].

فكل شخص يطلب أن يجعله الله تعالى ممن يشفع له ويخلصه من الذنوب؛ اعتقاداً منه أنه لا يدخل الجنة بأعماله، وأنه يخشى أن يدخل النار ولو لمعصية واحدة، فهو يرجو الشفاعة؛ انطلاقاً من خشيته.

٥ـ الشفاعة يستلزم منها إغراء العباد بالمعصية

يمكن أن يستدل أيضاً على نفي الشفاعة أنها تُفضي للاجتراء على المعصية، فمن يعلم أن النبي سوف يشفع له وينقذه من عقاب المعاصي؛ فسوف لن يكون هناك وازعٌ يمنعه من ارتكابها، ولا يمكن أن يصدر هذا من المولى؛ فإن لطف الله تعالى ينبغي أن يوقفه عن المعصية، فالقول

(١) القاضي عبد الجبار، شرح الأُصول الخمسة ص ٦٩٢.
(٢) شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني: ج ٢ ص ٢٤٠.

بالشفاعة قبيح لا يصدر من المولى.

الجواب:

إن الاجتراء والإغراء بالمعصية إنما يكون صحيحاً فيما لو افترضنا أن الشفاعة ناجزة لعموم العاصين بجميع المعاصي، حيث يطمئن الإنسان ويجزم بالمغفرة ودخوله الجنة مهما ارتكب من ذنوب وكبائر، لكن هذا الافتراض باطل، فلا أحد يزعم هذا القول، بل الجميع يعتقد أن نيل الشفاعة أمرٌ محتملٌ يُرجى وقوعه، ويحتمل عدمه بأن يعامل الله عباده بعدله ويقرر الانتقام منهم نتيجة عصيانهم وتجرّيهم على أوامره، ووجود الاحتمال في عدم حصوله على الشفاعة يكفي عقلاً في الإحجام عن المعاصي، والتفكير بالابتعاد عنها، فإنّ دفع الضرر ولو احتمالاً عند العقلاء أولى من جلب المنفعة ولو كانت معلومة جزماً، وهذا النأي بالنفس عن الخطر ـ ولو محتملاً ـ مجبولةٌ عليه الكائنات، حتى في غير الإنسان.

على أن ثمة مؤهلات لا بد من توافرها في الشخص الذي يستحق العفو والغفران يوم القيامة، وليس هو كلّ شخص حتى لو كان خبيث السريرة يملأ الحقد واللؤم قلبه ووجدانه، فمن ابتلى بهذه الأمراض قد لا يكون مؤهلاً لاستحقاق الشفاعة، فلكي تتعلق إرادة الله تعالى بالعفو عن العاصي لابد أن يكون أهلاً لهذا العفو والرحمة، ولائقاً للصفح والمغفرة،

وكما يقال: فإنّ الطهارة الذاتيّة في المحلّ ونقاء الأرض من القذارات والأوساخ المانعة شرطٌ قطعيٌّ في تأثير مطر الرحمة فيهما بالتطهير والإنبات، ولذلك لا تؤثّر الأمطار الغزيرة المتدفقة ـ على كثرتها وتعدّدها ـ في تطهير الكلاب والخنازير، ولا في إنبات الزرع في منبع القاذورات، بل لا تزيدها إلا عفونة وقذارة(١).

ثم لا شك في أن إسقاط الحق عن غير التائب، والعفو عنه في الدنيا يدلل على إمكانه يوم القيامة وعدم استحالته، وقد ثبت بأدلة قرآنية أن الله تعالى يمكن أن يغفر من غير توبة لبعض العصاة، فقوله تعالى مثلاً: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾(٢) يؤكد أن غفرانه يختص بغير التائب، فهذه الآية ليست ناظرة إلى المغفرة المترتبة على التوبة، بقرينة أن الشرك مع التوبة يكون مغفوراً بلا شك، فلا بد وأن تكون المغفرة مختصة بغير التائب، وما دام الأمر كذلك، فلا محذور عقلي في أن يتنازل الله تعالى عن استحقاقه يوم القيامة؛ تفضلاً وإكراماً لأحد الشفعاء بعد أن يأذن له بالشفاعة.

وأيضاً مما يدل على الغفران من غير توبة قوله تعالى: ﴿**وإنّ ربّك لذو مغفرة للناس على ظلمهم**﴾ أي: حال كونهم ظالمين، فهي تدل على أن المغفرة لا تختص بالتائب، بل تشمل غيره أيضاً، بقرينة أنه لو كانت مختصة

(١) أُنظر: نور الأفهام في علم الكلام، حسن اللواساني: ج ٢ ص ٢٧٩.
(٢) النساء: ٤٨.

بالتائبين من العباد لا معنى لوصفهم الظالمين، فإن الظلم لا يصدق بعد التوبة.

وجدير بالذكر أنه لو كانت الشفاعة ـ بما تستلزم من عفو ـ تؤدي إلى الإغراء بالقبيح وتشجيع للمعصية، فهذا ينتقض أيضاً في نفس التوبة في الدنيا؛ فالتوبة بإسقاطها جميع تبعات الذنوب توجب الإغراء أيضاً، ولا يقول أحدٌ أنها إغراء بالمعصية؛ يقول العلامة الحلي: «لا يقال: العلم بالعفو إغراء بالقبيح؛ فيكون العفو قبيحاً؛ ولأن العفو مع الوعيد كذب؛ لأنا نقول: العفو ليس بقطعي؛ فلا يكون إغراء، كما أن المكلف يسقط بتوبته العقاب، مع أن التوبة ليست إغراء بالقبيح؛ لأنها ليست متيقنة الحصول»[١].

٦ـ الشفاعة تستلزم المساواة بين المطيع والعاصي

حاصل هذا الإشكال أن الشفاعة تنافي العدالة، فإنّها تستلزم المساواة بين المطيع والعاصي في دخول الجنّة، وهو بالتالي يستلزم الغبن في حقّ المطيع، وإضاعة لطاعته وتحمله مشاق العبادة وامتناعه عن الكثير من الشهوات ولذائذها، ثم أخيراً يكون حاله حال الفاسق العاصي! وقد وعد الله تعالى بأنه لا يضيع أجرهم، قال سبحانه: ﴿**إنّ الله لا يضيع أجر**

(١) مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلي، ج١: ص ٥١٩.

المحسنين﴾[١].

وهو القائل: **﴿أم حسب الّذين اجترحوا السيّئات أن نجعلهم كالّذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون﴾**[٢]، وقال: **﴿أم نجعل المتقين كالفجار﴾**[٣].

الجواب:

ترك العقاب عن العاصي لا يستلزم التسوية بينه وبين المطيع، فإن الثاني مثاب دون الأول[٤]، بمعنى منع حصول التسوية في درجة الثواب، فلا شك أن المطيع سوف ينال ثواباً كبيراً يخرجه عن المساواة[٥].

(١) التوبة: ١٢٠.
(٢) الجاثية: ٢١.
(٣) ص: ٢٨.
(٤) المواقف، الإيجي: ج ٣ ص ٢٨٧.
(٥) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٣٠ ص ٩٢.

المبحث الثالث: إشكالات بعض المعاصرين على الشفاعة

اعتراضات مصطفى محمود

بما تقدم من إشكالات وجوابها يتضح أن كثيراً مما ذكره الباحث المصري مصطفى محمود في كتابه الشفاعة لا يختلف في روحه وجوهره عن إشكالات المعتزلة، والجواب ذاته[1].

وقفة مع كتاب الشفاعة واعتراضات مصطفى محمود

ذكر مؤلف كتاب الشفاعة الدكتور مصطفى محمود جملة من الاعتراضات على الشفاعة بالمعنى المشهور، وأبرز هذه الاعتراضات:

١ـ سبب الخلاف في الشفاعة نفي الآيات المُحكمة لها

يقول الدكتور مصطفى محمود: «إشكالية الشفاعة موضوع قديم تناولته الفرق الإسلامية، وخاض فيه المفكرون من كلّ اتجاه؛ وسبب الإشكال: أن القرآن ينفي الشفاعة في الكثير من آياته المحكمة نفياً مطلقاً، وفي آيات أُخرى يذكرها مقيدة ومشروطة بالإذن، بينما تروي لنا

(١) مصطفى محمود طبيب وكاتب مصري (ت١٤٣٠هـ)؛ يعتبره بعضٌ مفكراً إسلامياً وفيلسوفاً، ألف ما يقارب ٨٩ كتاباً منها الكتب العلمية والدينية والفلسفية والاجتماعية والسياسية، وهو صاحب البرنامج التلفزيوني الشهير (العلم والإيمان)، قُدّم للمحاكمة بسبب كتابه المثير (الله والإنسان) وطلب الرئيس المصري آنذاك عبد الناصر بنفسه تقديمه للمحاكمة، وأثار كتابه الشفاعة جدلاً كبيراً في العالم الإسلامي. وصدر ١٤ كتاباً للرد عليه. أُنظر: الموسوعة الحرة على الأنترنيت.

الأحاديث النبوية بأن محمداً صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقف شفيعاً يوم القيامة للمذنبين ولأهل الكبائر من أمته»(١).

الجواب:

لم ينحصر السبب بما ذكره من النفي والتقييد، بل كما عرفت هناك إشكالات عقلية وقرآنية لا علاقة لها بالتعارض بين النفي والتقييد، على أن القول بأن القرآن نفى مطلقاً الشفاعة بآيات محكمة ليس صحيحاً، فلا آية محكمة تنفي الشفاعة، كما مرّ، بل ما يوجد من آيات قصرت نفيها على المشركين والكفار.

فالشفاعة التي نفاها القرآن بنحو محكم هي الشفاعة للمشركين، أو الشفاعة التي يزعمها المشركون للذين يتخذونهم آلهة مع الله بزعم أنّهم قادرون بإلهيتهم بحيث تنفذ شفاعتهم طبعاً وحتماً، أو شفاعة الشافع الذي يطاع حتماً.

نعم ظاهر أحد الآيات أنها تشمل بنفيها الشفاعة حتى الموحدين، لكن بالتدبر في الآية وملاحظة قرائن قد احتفت بها يسقط معها ظهورها في الشمول، لترجع مختصة بالكافرين فقط، وهي قوله تعالى: يقول سبحانه وتعالى: ﴿**يا أيّها الذين آمنوا أنفقوا ممّا رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خُلّة ولا شفاعة**﴾. وهذه الآية بلحاظ تكملتها،

---

(١) الشفاعة، مصطفى محمود: ص١١.

بقوله تعالى: ﴿**والكافرون هم الظالمون**﴾ تشكل قرينة توجب صرف الشمول للمؤمنين العاصين الذين لم يتوبوا، وتعين الظهور في نفي شفاعة الكفار.

٢ـ المسلمون أمام خيار صعب بسبب النفي القرآني للشفاعة

يقول مصطفى محمود: «ويقف المسلمون أمام الاختيار الصعب بين النفي القرآني في محكم من الآيات وبين ما جاءت به السنة»[(١)].

الجواب:

هذه العبارة توحي أن أغلب المسلمين حائرون قد ضاقت بهم السبل في مسألة الشفاعة، وأن أمامهم اختيار صعب في التوفيق بين القرآن والأحاديث، وهذا في الحقيقة كلام مجانب للصحة، فقد عرفت سابقاً أن من نفى الشفاعة بمعنى إسقاط العقاب هم ندرة نادرة من المسلمين، وأن الأغلب يعتقدون بالشفاعة بالمعنى السائد.

٣ـ أحاديث الشفاعة تتعارض مع نفي صريح القرآن

يقول د. مصطفى محمود: «الأحاديث تروي: أن محمداً عليه الصلاة والسلام سوف يُخرج من النار كلّ من قال: لا إله إلا الله، ولو زنا ولو سرق، رغم أنف أبي ذر؛ وهذا يخالف صريح القرآن في محكم آياته: ﴿**إن**

(١) الشفاعة، مصطفى محمود: ص١١.

المنافقين فى الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً﴾، والمنافقون كما هو معلوم هم من الذين يقولون لا إله إلّا الله في كلّ مناسبة، وتنطق بها ألسنتهم بما يخالف سرائرهم»(١).

الجواب:

أولاً: التمثيل بالمنافقين محاولة لتسطيح الفهم، فإنه بلا شك جميع الأحاديث الدالة على الشفاعة منصرفة عن المنافقين الذين يقولون بالتوحيد لفظا لا قلباً، بل هي تنحصر بمن كان موحداً قلباً؛ ولهذا جاء في بعض الروايات: من علم بالتوحيد ومات فله الجنة(٢).

وثانياً: مرّ أن الشفاعة للفاسقين لا على نحو القطع واليقين، فمن يعتقد بالشفاعة لا يراها واجبة على الله تعالى، بل هي جائزة؛ لأنها تفضل وكرم منه، فهي مما يرجى وقوعها.

٤ـ دعاء النبي بمنع الوقوع في المعصية هي الشفاعة

يقول د. مصطفى محمود: «الله تعالى يقول: **﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ**

(١) المصدر نفسه: ص ١٦ـ١٧.

(٢) جاء في صحيح مسلم: «عن عثمان بن عفان، قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة». صحيح مسلم، مسلم النيسابوري: ج ١ ص ٤١.

عَذَابَ الْجَحِيمِ. رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وهذا يدل على أن الوسيلة الوحيدة للنجاة من العقاب هي أن يقي ربنا عباده من الوقوع في السيئات أصلاً، أو يفتح لهم باب التوبة في حياتهم إذا تورطوا فيها.

ثم يتابع المؤلف: «هذه هي أبواب الشفاعة الممكنة، وهي دعاء النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لمسلمي هذه الأمة؛ بأن يختم حياتهم بتوبة، وهذا الدعاء المحمدي: هو الشفاعة التي نفهمها بالمعنى القرآني»[١].

الجواب:

ينطلق المؤلف ـ في هذا المقطع ـ من بعض الآيات القرآنية؛ ليؤسس لمعنى جديد للشفاعة، وهو أن ينحصر معناها في أن يقي الله تعالى عباده من الوقوع في السيئات في الدنيا، وأن يفتح لهم باب التوبة، هذا أولاً.

وثانياً: أن الشفاعة بالمعنى المتعارف عنده تمثل خروجاً عن قانون الأسباب والمسببات، ولا يصار له في عالم الآخرة؛ بل هو تعبير عن فوضى لا تتناسب إلّا مع عالم الدنيا.

وجواب هذا، هو أن اختيار هذا المعنى من الشفاعة لا يصار إليه إلا بعد امتناع الشفاعة بمعناها الحقيقي، وقد تقدّم أن الموانع المتصورة هي ليست تامة. على أن ما استدل به على معناه الجديد لا تدعمه الشواهد

(١) الشفاعة، د. مصطفى محمود: ص١٨.

القرآنية، وما ذكره هنا من آيات لا يمتُّ بصلة لما اختاره من معنى للشفاعة.

فقوله تعالى: ﴿**الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كلّ شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم. وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم**﴾. هذا الكلام ناظر إلى يوم الآخرة بحسب سياقه، فالله تعالى يخبر عن حال الملائكة وعظم منزلتهم؛ بخلاف ما عليه الكفار من البشر، فوصف الملائكة بأنهم يحملون العرش؛ عبادة له تعالى وامتثالاً لأمره وأنهم حول العرش يطوفون به ويلجؤون إليه وينزهونه عما لا يليق به، ويحمدونه على نعمه، ويصدقون به ويعترفون بوحدانيته.

وقوله: ﴿**يستغفرون للذين آمنوا**﴾ أي: يسألون الله المغفرة للذين آمنوا ـ من البشر ـ أي صدقوا بوحدانيته واعترفوا بالإلهية.

ويقولون: أيضاً ﴿**ربنا فاغفر للذين تابوا**﴾ من معاصيك ورجعوا إلى طاعتك، ﴿**واتبعوا سبيلك**﴾ الذي دعوت خلقك إليه من التوحيد وإخلاص العبادة، ﴿**وقهم عذاب الجحيم**﴾ أمنع منهم عذاب جهنم لا يصل إليهم.

واستغفارهم للذين تابوا يدل على أن إسقاط العقاب يوم القيامة غير

واجب على الله تعالى؛ لأنه لو كان واجباً لما كان يحتاج إلى مسألتهم.

وقول الملائكة: ﴿**وقهم السيئات**﴾ معناه: وقهم عذاب السيئات، ويجوز أن يكون العذاب هو نفس السيئات وسمى العذاب بالسيئات، كما قال: ﴿**وجزاء سيئة سيئة**﴾ للاتساع وقوله ﴿**ومن تق السيئات**﴾ أي تصرف عنه شر عاقبة سيئاته من صغير اقترفه أو كبير تاب منه فتفضلت عليه ﴿**يومئذ**﴾ يعني يوم القيامة ﴿**فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم**﴾ أي صرف العذاب عنهم هو الفلاح العظيم، والفوز الظاهر[١].

يقول صاحب الميزان: «وكيف كان فالمراد بالسيئات التي سألوا وقايتهم عنها هي الأهوال والشدائد التي تواجههم يوم القيامة غير عذاب الجحيم، فلا تكرار في قولهم: ﴿**وقهم عذاب الجحيم**﴾، ﴿**وقهم السيئات**﴾. وقيل: المراد بالسيئات نفس المعاصي التي في الدنيا، وقولهم: ﴿**يومئذ**﴾ إشارة إلى الدنيا، والمعنى: واحفظهم من اقتراف المعاصي وارتكابها في الدنيا بتوفيقك. وفيه أن السياق يؤيد كون المراد بيومئذ يوم القيامة، كما يشهد به قولهم: ﴿**وقهم عذاب الجحيم**﴾، وقولهم: ﴿**وأدخلهم جنات عدن...**﴾؛ فالحق أن المراد بالسيئات ما يظهر للناس يوم القيامة من الأهوال والشدائد[٢].

ويقول الطبري: «﴿**ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته**﴾: من

(١) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٩ ص ٥٧.
(٢) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١٧ ص ٣١١.

تصرْف عنه سوء عاقبة سيئاته بذلك يوم القيامة، فقد رحمته، فنجيته من عذابك، وذلك هو الفوز العظيم؛ لأنه من نجا من النار، وأُدخل الجنة فقد فاز، وذلك لا شك هو أعظم الفوز. وبنحو الذي قلنا في معنى السيئات؛ قال أهل التأويل»(١).

فالآيات تدل على دعاء الملائكة للموحدين بأن يرحمهم الله يوم القيامة وينجيهم من أهوال يوم القيامة ومساوئها وسيئاتها، وليس المقصود من السيئات بمعناها المتعارف في الدنيا.

الشفاعة تستلزم خرق القانون العام

يقول د. مصطفى محمود: «أما الشفاعة بمعنى هدم الناموس وإخراج المذنبين من النار وإدخالهم الجنة فهي فوضى الوسائط التي نعرفها في الدنيا، ولا وجود لها في الآخرة، وكل ما جاء بهذا المعنى في الأحاديث النبوية فهو مشكوك في سنده ومصدره؛ لأنه يخالف صريح القرآن، ولا يعقل بنبي أن يطالب بهدم القرآن»(٢).

الجواب

يمكن تقريب هذا الإشكال بنحو أوضح؛ بأن نقول: أن سنّة الله تعالى جرت على حفظ أفعاله من التخلف والاختلاف، فما قضى وحكم به يجريه

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: ج ٢٤ ص ٥٨.
(٢) الشفاعة، د. مصطفى محمود: ص١٩.

على وتيرة واحدة من غير استثناء، وعلى هذا جرت سنة الأسباب. وتحقق الشفاعة موجب للاختلاف في الفعل، والتبدل في سننه الجارية وطريقته الدائمة.

والجواب: عندما يشرع الله تعالى أحكامه وما يتبعها من ثواب وعقاب، وفي ذات الوقت يجعل الشفاعة ويرتضيها في إطار قوانينه العامة؛ فإن هذا لا يكون خرقاً للناموس العام ولا يمثل تضاداً في عالم الأسباب والمسببات، ولا خروجاً عن سننه وطريقته.

وعلى حد تعبير الطباطبائي: أن تأثير الشفاعة بعد ارتضائها من الله تعالى إنما تكون نحواً من الحكومة دون التضاد؛ وهذه التفاتة جيدة منه رحمه الله، ولتوضيح فكرته، نقول:

يكثر استعمال اصطلاح الحكومة في علم الأصول، ويقصدون به أنه لو جاء دليلان ـ وكانا متعارضين للوهلة الأولى ـ أحدها يوسع من موضوع الدليل الآخر، فهذا يرفع التناقض والتهافت بين الدليلين، ويسمى ذلك بالحكومة، أي: أن أحدهما حاكمٌ على الآخر، وعلى سبيل المثال؛ لو جاء دليل مفاده: أكرم كلّ عالم، وجاء دليل آخر مفاده: المتقي عالم، فهنا لا يكون تضاداً حتى مع علمنا أن المتقي ليس عالماً حقيقة، لكن لأن المشرع جعله في مصاف العلماء، فينبغي إكرامه، لحكومة الدليل الثاني على الأول، فهو يوسع من موضوع الدليل الأول، ويجعله شاملاً للعالم

حقيقة وللمتقي كذلك ولو لم يكن عالماً.

ولا تختلف الشفاعة عما ذكر، فحينما يرتضي المشرع الشفاعة في كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿**ولا يشفعون إلا لمن ارتضى**﴾[١] أو قوله تعالى: ﴿**ولا يملك الذين دعون من دونه الشفاعة الاّ من شهد بالحق وهم يعلمون**﴾، فإن الله تعالى قد ارتضى الشفاعة لجملة من عباده من الملائكة والناس من بعد الإذن والارتضاء، فعندما يتمسك هؤلاء الشافعون بعفوه ورحمته ومغفرته؛ لتشمل هذه الرحمة عبداً عاصياً مستحقاً للعقاب، فعندئذ سوف يخرج هذا الشخص العاصي عن كونه مصداقاً للحكم الذي كان يشمله بالعقاب، فهو خرج بنفس تشريع الرب وقانونه.

ثم لو أصرّ الرافض لفكرة الشفاعة على إشكاله، فماذا يفسر كثيراً من الآيات التي ظاهرها خرق القانون والناموس العام الذي ذكره، مثل قول تعالى: ﴿**أولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**إن الله**

(١) الأنبياء: ٢٨.
(٢) الفرقان: ٧٠.
(٣) الفرقان: ٢٣.

لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾[١]، والآية في غير مورد الإيمان والتوبة قطعاً؛ فإن الإيمان والتوبة يغفر بهما الشرك أيضاً.

وبهذا يتضح أن قوله تعالى: **﴿قل لله الشفاعة جميعاً﴾**[٢] لا تتصادم مع الشفيع عندما يشفع برضا الله تعالى وإذنه.

المنكرات التي يمارسها المسلمون سببها الشفاعة

يقول د. مصطفى محمود: «المسلمون اتكالاً على نبيهم الذي سوف يخرجهم في حفنة واحدة من النار، ويلقي بهم في الجنة بفضله وكرمه، باتوا يفعلون كلّ منكر ويرتكبون عظائم الأمور»[٣].

الجواب:

مرّ الجواب عن هذا الإشكال؛ وأن الشفاعة لا تفضي للإغراء بالقبيح؛ وإلا لكانت التوبة أيضاً كذلك، على أن ما يرتكبه المسلمون من عظائم الأمور لم يكن مناطه وأساسه قناعتهم واطمئنانهم بحصول الشفاعة ونجاتهم من العقاب، بل لأمور أخرى لا صلة لها بهذا المبدأ، وليس هنا مقام ذكرها.

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) الزمر: ٤٤.

(٣) الشفاعة، د. مصطفى محمود: ص١٩. ٢٠.

الشفاعة تعني اشتراك الشفيع في حكم الله

يقول د. مصطفى محمود: «ثم إن الشفاعة من قبل النبي تمثل اشتراكاً في حكم الله، والله تعالى يقول: ﴿**ولا يشرك فى حكمه أحداً**﴾»[1].

الجواب:

في قضية الشفاعة لا يكون هناك إشراك في الحكم، بل هناك ثلاثة أمور تستوجب تحقق الشفاعة؛ جميعها لا يقتضي الاشتراك مع الله تعالى، يقول الطباطبائي: «الشفيع لا يطلب من المولى مثلاً أن يبطل مولوية نفسه وعبودية عبده فلا يعاقبه، ولا يطلب منه أن يرفع اليد عن حكمه وتكليفه المجعول، أو ينسخه عموماً أو في خصوص الواقعة فلا يعاقبه، ولا يطلب منه أن يبطل قانون المجازاة عموماً أو خصوصاً فلا يعاقب لذلك رأساً، أو في خصوص الواقعة، فلا نفوذ ولا تأثير للشفيع في مولوية وعبودية، ولا في حكم ولا في جزاء حكم، بل الشفيع إنما يتمسك: إما بصفات في المولى الحاكم توجب العفو والصفح كسؤدده، وكرمه، وسخائه، وإما بصفات في العبد تستدعي الرأفة والحنان وتثير عوامل المغفرة كمذلته ومسكنته وسوء حاله، وإما بصفات في نفسه ـ أعني نفس الشفيع ـ من قربه إلى المولى وكرامته وعلو منزلته عنده، فيقول: ما أسألك إبطال مولويتك وعبوديته، ولا أن تبطل حكمك ولا أن تبطل الجزاء، بل أسألك

(١) الشفاعة، مصطفى محمود: ص٢١.

الصفح عنه بأن لك سؤدداً ورأفة وكرماً لا تنتفع بعقابه ولا يضرك الصفح عن ذنبه أو بأنه جاهل حقير مسكين لا يعتني مثلك بشأنه ولا يهتم بأمره، أو بأن لي عندك من المنزلة والكرامة ما يوجب إسعاف حاجتي في تخليصه والعفو عنه»[١].

آية ليس لهم من ولي ولا شفيع تنفي الشفاعة صريحا

يقول د. مصطفى محمود: «الله تعالى يقول: ﴿**وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع**﴾. هذه الآية تنفي صريحاً الشفاعة يوم القيامة»[٢].

الجواب:

هذه الآية في تفسيرها ثلاثة آراء:

الأول: أن الخطاب في الآية متوجه للمؤمنين الذين يؤمنون بالحشر.

الثاني: أن الخطاب فيها موجه لطائفة من المشركين ممن كانوا يعتقدون أو كانوا يشكّون ويخافون يوم الحشر ويظنونه، فإن الخوف من شيء يتحقق بمجرد احتمال وجوده وإن لم يتيقن بتحققه، ومنشأ خوفهم قد يكون لأن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَعَلَىٰٓآلِهِۦوَسَلَّمَ كان يخوفهم من عذاب الآخرة، وقد

(١) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١ ص ١٥٩.
(٢) الشفاعة، مصطفى محمود: ص٢١.

كان بعضهم يتأثر من ذلك التخويف، ويقع في قلبه أنه ربما كان الذي يقوله محمد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ حقاً[١].

يقول الطباطبائي والفخر الرازي، واللفظ للأول: «قد اختلفت أنظار المفسرين في الآية، فمن قائل: إن الآية نزلت في المؤمنين القائلين بالحشر، ومن قائل إنها نزلت في طائفة من المشركين الوثنيين يجوّزون الحشر بعد الموت، ومن قائل: إن المراد بهم كلّ معترف بالحشر من مسلم أو كتابي»[٢].

وعلى تقدير القول الأول والثالث، يكون نفي الشفاعة له وجه عند من يستدل على النفي، لكن نفي مطلق الولاية والشفاعة عن غير الله، تُقيّده الآيات الأخرى، كقوله تعالى: ﴿**من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه**﴾ وقوله تعالى: ﴿**ولا يشفعون إلا لمن ارتضى**﴾ وغير ذلك، وإنما لم يستثن في الآية هنا؛ لأن الكلام يواجه به الوثنيون الذين كانوا يقولون بولاية الأوثان وشفاعتها، ولم يكونوا يعتقدون أن ذلك بإذن الله تعالى فإن الولاية والشفاعة عن إذن يحتاج القول به إلى العلم به؛ والعلم إلى الوحي والنبوة، وهم لم يكونوا قائلين بالنبوة.

يقول الطباطبائي: «قال تعالى: ﴿**ما لهم من دونه ولى ولا شفيع**﴾ ولم

---

(١) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ١٢ ص ٢٣٢.

(٢) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ٧ ص ٩٩. وانظر: تفسير الرازي، فخر الرازي: ج ١٢ص ٢٣٢.

يقل: إلا بإذنه، لأن المشركين إنما قالوا إن الأوثان أولياء وشفعاء من غير تقييد؛ فنفى الله تعالى ما ذكروه من الولي والشفيع من دون الله؛ محاذاة لنفيهم، وأما الاستثناء فهو وإن كان صحيحاً كما وقع في مواضع من كلامه تعالى، لكن لا يتعلق به غرض هاهنا»(١).

وقد اختار الطوسي القول الثالث، وقال: إن إطلاق نفي الولاية والشفاعة لا يدل على النفي لجنس الشفاعة مطلقاً، حتى عن المؤمنين: يقول: «أمر الله تعالى نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ أن ينذر بهذه الآيات؛ أي: يخوف بها من هو مقرٌ بالبعث والنشور من المؤمنين، ومن يقرُّ بذلك من الكفار ويعتقد أنه لا معونة عند الشركاء يومئذ؛ لأن الأمر هناك له تعالى وحده، وقد كان خلق من مشركي العرب يعتقدون ذلك، فأمر الله أن يخصّ هؤلاء بالإنذار؛ لأن الحجة لهم ألزم، وإن كانت لازمة للجميع»(٢). فيكون معنى قوله: ﴿**ليس لهم من دونه**﴾، أي: من دون الله تعالى ﴿**ولى ولا شفيع**﴾، فإن شفاعة الشافعين من الأنبياء والمؤمنين؛ تكون بإذن الله تعالى، فهي راجعة إليه سبحانه(٣).

وللقرطبي والفخر الرازي كلام قريب من هذا، يقول القرطبي: «﴿**ليس لهم من دونه**﴾ أي من غير الله ﴿**شفيع**﴾ هذا ردٌّ على اليهود

---

(١) تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ٧ ص ٩٨.
(٢) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي: ج ٤ ص ١٤٣.
(٣) تفسير جوامع الجامع، الشيخ الطبرسي: ج ١ ص ٥٧٢.

والنصارى في زعمهما أن أباهما يشفع لهما؛ حيث قالوا: (نحن أبناء الله وأحباؤه) والمشركون حيث جعلوا أصنامهم شفعاء لهم عند الله، فأعلم الله أن الشفاعة لا تكون للكفار، ومن قال: الآية في المؤمنين، قال: شفاعة الرسول لهم تكون بإذن الله؛ فهو الشفيع حقيقةً إذن، وفي التنزيل: ﴿**ولا يشفعون إلا لمن ارتضى**﴾، وقوله: ﴿**ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له**﴾»[١].

ويُضيف الرازي: «إن كان المراد المسلمين، فنقول: قوله: ﴿**ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع**﴾ لا ينافي مذهبنا في إثبات الشفاعة للمؤمنين؛ لأن شفاعة الملائكة والرسل للمؤمنين، إنما تكون بإذن الله تعالى لقوله؛ ﴿**من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه**﴾، فلما كانت تلك الشفاعة بإذن الله، كانت في الحقيقة من الله تعالى»[٢].

كلّ ما يفيد الشفاعة لا بد أن يفهم في حدود المتشابه

يقول د. مصطفى محمود: «هذه الآيات محكمات في نفي الشفاعة، تجعلنا نعيد النظر بتفهم أيّ آية تتكلم عن الشفاعة، ونفهمها في حدود المتشابه؛ فلا ننساق وراء الأحاديث المقرّة للشفاعة»[٣].

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي: ج ٦ ص ٤٣١.
(٢) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ١٢ ص ٢٣٣.
(٣) الشفاعة، د. مصطفى محمود: ص٢٢.

الجواب:

مرّ أنه لا توجد آيات بمعنى المحكم والنص غير القابل للتأويل تنفي الشفاعة بقول مطلق، والأحاديث ـ على تقدير صحتها ـ لا تتنافى مع القرآن ومحكماته. مضافاً إلى أن من يعتقد بالشفاعة هو يرجوها، لا أنها على نحو القطع واليقين، بل المؤمن بين أمل الشفاعة بمقتضى رحمة الله وعفوه وكرامة الشفيع، وبين خوف العقاب؛ تطبيقاً لعدل الله تعالى، ومَنْ كان هذا حاله لا يأمن ويطمئن لصالح عمله؛ فضلاً عمن يرتكب السيئات.

في لحظة الحساب المرعبة يكون القول بالشفاعة هزلاً

يقول د. مصطفى محمود: «في لحظة الحساب عندما تكون السماء قد كشطت والجحيم سُعّرت لا يعقل أن يساوم فيها النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ ربّه لإخراج رجل من النار وإدخاله الجنة، وهو لم يفعل خيراً قط في حياته، إن لم يكن هذا هو الهزل فماذا يكون؟ حاشا لله ما كان لرسولنا العظيم أن يفعل هذا، إن هي إلاّ تخرصات وأكاذيب وأقوال مدسوسة»(١).

(١) المصدر نفسه: ص٢٥.

الجواب:

الهزل: هو الفهم غير المعمق والساذج لكتاب الله وآياته، فالشفاعة، كما مرّ سابقاً، لها شروطها، وليس فيها أي نحو من المساومة مع الرب تعالى شأنه.

آيات قرآنية صريحة بعدم الشفاعة للعصاة

يقول د. مصطفى محمود: تحت عنوان: الاستدلال على نفي إمكانية الشفاعة: «الله يقول تعالى: ﴿**يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين عنها ولهم عذاب مقيم**﴾. وقد قيلت في الكفار. ويقول: ﴿**ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فانّا ظالمون. قال اخسأوا فيها ولا تُكلمون**﴾. قيلت في الكفار. وقال: ﴿**وما هم بخارجين من النار**﴾، وهناك آيات اختصت بالمسلمين: يقول تعالى: ﴿**ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذابٌ مهينٌ**﴾ هذه نزلت في عصاة المسلمين. ويقول عن الظالمين: ﴿**ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع**﴾. ويقول عن قاتل النفس ويدخل فيه المسلم وغيره: ﴿**ومن يقتل مؤمناً متعمدا فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب عليه ولعنهُ وأعدَّ له عذاباً عظيماً**﴾. ويقول: لمحمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ في سورة الزمر: ﴿**أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من فى النار**﴾».

ثم يقول: «فهنا استفهام إنكاري، فكل من يدخل النار تتأبد إقامته

فيها، ولا يوجد في القرآن حكاية التعذيب لأَجَل محدود في جهنم، ولا فكرة المطهّر التي نراها في الفكر المسيحي التي ذكرها القرآن بقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ* بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾»[1].

الجواب:

مرّ الجواب عن آية القتل العمدي للمؤمن بنحو مفصل، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾. وكذا قوله: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

أما قوله تعالى: ﴿ ومن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خالداً فِيهَا﴾، هذه الآية ـ وهي أيضاً مما استدل به المعتزلة ـ قد جاء ذكرها بعد التعرض لجملة من أحكام المواريث، وجوابها ـ بما هو قريب من مضمون مما مرّ في جملة من الآيات السابقة ـ يقال فيه: هذا الوعيد مختص بعدم التوبة؛ لأن الدليل دل على أنه إذا حصلت التوبة لم يبق هذا الوعيد، فكذا يجوز أن يكون مشروطاً بعدم العفو، فإنه بتقدير قيام الدلالة على

(١) المصدر نفسه: ص ٣٢.

حصول العفو امتنع بقاء هذا الوعيد عند حصول العفو. كما أن للمفسرين كلاماً في هذه الآية في أنها ـ بقرائن ذكروها ـ تختص بالكفار[١]. وحملوا معناها: «ومن يعص الله ورسوله بكفره بقسمة المواريث ويتعد حدوده؛ استحلالاً»[٢].

فالمقصود هم الذين يتعدون حدود الله عن تمرد وطغيان وعداء وإنكار لآيات الله، خصوصاً بملاحظة أن (حدود) جمع، وهو مشعر بأن يكون التعدي شاملاً لجميع الحدود والأحكام الإلهية، لأن الذي يتجاهل كلّ القوانين الإلهية لا يؤمن بالله عادة[٣].

لا مجال للشفاعة لمن اكتسب السيئات

يقول د. مصطفى محمود: «الله تعالى يقول عن الخطّائين من المسلمين: ﴿**والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً۝ أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**﴾. هذه الثوابت القرآنية تتناقض تماماً مع مرويات الأحاديث النبوية التي تفيد إخراج المسلمين من النار بواسطة الرسول»[٤].

---

(١) أُنظر: تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ٩ ص ٢٢٨.
(٢) أُنظر: تفسير النسفي، النسفي: ج ١ ص ٢١٠.
(٣) أُنظر: الأمثل، مكارم الشيرازي: ج ٣ ص ١٤٢.
(٤) الشفاعة، مصطفى محمود: ص٣٣.

الجواب:

الآية في المشركين، وهي مسبوقة بقوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾. كما أنها ملحوقة بقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ**﴾.

وهذه قرينة على أن المراد حشر جميع من سبق ذكره من المؤمنين والمشركين وشركائهم، فإنه تعالى يذكر المشركين وشركاءهم في هذه الآية وما يتلوها ثم يشير إلى الجميع، بقوله في الآية التالية: ﴿**هنالك تبلوا كلّ نفس ما أسلفت**﴾[1].

يقول الطبري في تفسير هذه الآية: «والذين عملوا السيئات في الدنيا، فعصوا الله فيها، وكفروا به وبرسوله، جزاء سيئة من عمله السيء الذي عمله في الدنيا بمثلها من عقاب الله في الآخرة...وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»[2].

كما يمكن أن يقال في الجواب: إن الآية في خصوص الكفار؛ لاشتمال

(١) أُنظر: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي: ج ١٠ ص ٤٢.
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري: ج ١١ ص ١٤٤.

السيئات في الآية على الكفر والشرك؛ ولأن عنوان: «الذين أحسنوا» يتناول أصحاب الكبيرة من أهل القبلة؛ فلا يتناولهم قسيمه[١].

ثم على تقدير أن قوله تعالى: ﴿والذين كسبوا السيئات﴾ عام يتناول الكافر والفاسق، فإن الدلائل التي ذكرناها ـ مضافاً لها دلالة سواد الوجه، وكون الوجوه ترهقها قترة من العلامات التي نسبها الله تعالى للمشركين في كتابه ـ تخصص ما ذُكر من عقوبة الخلود في النار بالكافر[٢].

شفاعة الملائكة في القرآن هي بشارة لا شفاعة

يقول د. مصطفى محمود: «وما يتحدث القرآن عن شفاعة بعض الملائكة فهي بشارة وليست شفاعة، ولا تكون إلا بعد أن يعفو الله عن الشخص ويحكم بتبرئته. ومعنى الشفاعة يوم القيامة: هو أن الله تعالى هو المفوّض وحده في هذه القضية، ﴿لله الشفاعة جميعاً﴾: أي أنه وحده الذي يتكرم بالمغفرة فهو أرحم الراحمين، وأرحم من النبي على عباده، ولا أرحم منه، وليس له منافس في هذا؛ فلا تأتي شفاعتهم إلا بعد الإذن وبعد العلم بأن الله قد عفا عن فلان... فهي إذن بشارة وليست شفاعة، وهي أقرب إلى التهنئة بالنجاة»[٣].

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي: ج ٣ ص ١١١.

(٢) تفسير الرازي، فخر الدين الرازي: ج ١٧ ص ٧٩.

(٣) أُنظر: الشفاعة، مصطفى محمود: ص٣٥.

الجواب:

إن هذا الكلام يشبه الاستحسان، وقد مرّ المعنى اللغوي والعرفي والاصطلاحي للشفاعة؛ فكلامه هنا تأويل ـ بلا مبرر ومستند صحيح ـ لكلام صريح في تحقق الشفاعة بالمعنى المتعارف؛ ومن ثمّ حملها على البشارة لا وجه له ما لم يكن محذور عقلي في امتناع الشفاعة، فهو تفسير بعد وهمه باستحالة الشفاعة.

أما كون رحمته تقتضي أن يكون هو الذي يعفو دون تدخل الشفيع؛ لأنه أرحم من كلّ رحيم، هذا الكلام منه مبنيٌّ على فهم خاطئ للشفاعة، وقد ذكرنا أنّ معناها الصحيح يؤول إلى شفاعة ذات الله تعالى وعفوه وكرمه ومغفرته.

المصادر

القرآن الكريم.

القرآن الكريم

١) **ابن تيميّة**، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد العاصمي وابنه محمد، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٢) **ابن حجر العسقلاني**، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢.

٣) **ابن حنبل**، أحمد الشيباني، **مسند أحمد بن حنبل**، دار صادر ـ بيروت.

٤) **ابن عاشور**، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥) **ابن منظور**، جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر ـ بيروت، ط١.

٦) **الإيجي**، عبد الرحمن بن أحمد الشافعي، **المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل ـ بيروت، ط١ ـ ١٩٩٧م.

٧) **البيضاوي**، ناصر الدين عبد الله الشيرازي، **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

٨) **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي** (الجامع الصحيح) تصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٣هـ.

٩) **التفتازاني**، مسعود بن عمر، **شرح المقاصد في علم الكلام**، دار المعارف النعمانية ـ باكستان، ط١ ـ ١٤٠١هـ.

١٠) **الجرجاني**، الشريف علي بن محمد، **التعريفات**، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.

١١) **الحائري**، سيد كاظم، **أُصول الدين**، دار البشير، قم ط٤، ١٤٣٢هـ.

١٢) **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر، **التفسير الكبير**، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢١هـ.

١٣) **الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، دفتر نشر الكتاب ـ إيران، ط٢ـ ١٤٠٤هـ.

١٤) **السبحاني**، جعفر، **بحوث في الملل والنحل**، جماعة المدرّسين ـ قم، ط ١٤٠٨ هـ.

١٥) **السمرقندى**، أبو الليث نصر بن محمد، **تفسير السمرقندي**، تحقيق محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.

١٦) **الشيخ المفيد**، محمد بن محمد بن النعمان، **الفصول المختارة**، تحقيق: السيد علي مير شريفي، دار المفيد، ط٢ـ ١٤١٤هـ.

١٧) **الشيخ المفيد**، محمد بن محمد بن النعمان، **أوائل المقالات**، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصار، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٨) **الشيخ المفيد**، محمد بن محمد بن النعمان، **تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: محمد علي أيازي، مؤسسة بوستان كتاب قم، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٩) **الشيرازي**، ناصر مكارم، **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، قم، ط١.

٢٠) **الطباطبائي**، محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن**، منشورات جماعة

المدرّسين في الحوزة العلمية ـ قم.

٢١) **الطبرسي**، الفضل بن الحسن، **تفسير جوامع الجامع**، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، جماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٢) **الطبرسي**، الفضل بن الحسن، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ.

٢٣) **الطبري**، محمد بن جرير، **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.

٢٤) **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٢٠٩هـ.

٢٥) **العلامة الحلي**، الحسن بن يوسف، **مناهج اليقين في أصول الدين**، تحقيق: يعقوب مراغي، دار الأسوة، طهران.

٢٦) **القاضي عبد الجبار**، عبد الجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٧) **القاضي عبد الجبار**، عبد الجبار بن أحمد، **متشابه القرآن**، تحقيق عدنان محمد زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٢٨) **القرطبي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، تحقيق: إبراهيم أبو طفيش، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

٢٩) **الكليني**، أبو جعفر محمد بن يعقوب، **الكافي**، تعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية.
٣٠) **اللواساني**، حسن الحسيني، **نور الأفهام في علم الكلام**، تحقيق: إبراهيم اللواساني، مؤسسة النشر الإسلامي، جماعة المدرسين، قم. ط١، ١٤٢٥هـ.
٣١) **مصطفى محمود، الشفاعة محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمخالفين،** سلسلة أعداد كتاب اليوم، العدد: يوليو ١٩٩٩م.
٣٢) **مغنية**، محمد جواد، **التفسير المبين**، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٣٣) **النسائي**، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، **سنن النسائي**، دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٣٤٨هـ.
٣٤) **النسفي**، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)،** تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس ـ بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.
٣٥) **النيسابوري**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم (الجامع الصحيح)**، دار الفكر ـ بيروت.